



"أثر أسلوب القياس المرجعي في ترشيد قرارات الإستثمار في البنوك التجارية دراسة ميدانية"

The Effect of Benchmarking on Rationalize Decisions in Egyptian" A field study:"

د/ محمد إبراهيم سرور
مدرس المحاسبة بكلية التجارة
و إدارة الاعمال - جامعة المستقبل

أ.د / شوقي السيد فوده
أستاذ المحاسبة الخاصة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

الباحث

دينا أحمد عبدالغفار أبوالذهب

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد السابع . العدد الحادي عشر- الجزء الثالث
يناير ٢٠٢١م

رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر أسلوب القياس المرجعي في ترشيد قرارات الإستثمار في البنوك التجارية المصرية .

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم البحث إلى قسمين ، القسم الأول وهو الإطار النظري لتأصيل موضوع البحث وتناول أدبيات المحاسبة المرتبطة بموضوع البحث، القسم الثاني وهو القسم الميداني لإختبار فرض البحث ، وذلك من خلال تصميم قائمة إستبيان وتوزيعها على عينة البحث المتمثلة في عدد ١٦٣ قائمة إستبيان على عينة من (موظفي إدارة الإستثمار – المديرين الماليين – أكاديميين – أعضاء مجلس الإدارة) وذلك لقدرتهم على إبداء آرائهم في بيان ما إذا كان أسلوب القياس المرجعي يؤثر في ترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك التجارية أم لا .

وقد توصلت النتائج إلى أن أسلوب القياس المرجعي يمكنه أن يؤثر بعلاقته طرده قوية في ترشيد قرارات الإستثمار في البنوك التجارية .

الكلمات الإفتتاحية : أسلوب القياس المرجعي – ترشيد قرارات الإستثمار

Summary:

This paper aims to study the effect of benchmarking method in rationalizing investment decisions in Egyptian commercial banks.

To achieve this aim , The papers was divided into two parts, the first one, which is the theoretical framework for establishing the research topic and dealing with the accounting literature related to the research topic, and the second section, which is the field section for testing the imposition of the research, by designing a questionnaire list and distributing it to the research sample represented in the number of 163 questionnaire lists per sample Of (investment management employees - financial managers - academics - board of directors) due to their ability to express their opinions in stating whether the benchmarking method affects the rationalization of investment decisions in commercial banks or not.

The results concluded that the benchmarking method can have a strong direct influence in rationalizing investment decisions in commercial banks.

Keywords: benchmarking method - Rationalize investment decisions.

مقدمة

نتيجة التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في هذه الأيام أدى ذلك إلى ظهور نظم محاسبية حديثة لمواجهة هذا التطور في كافة الجوانب الاقتصادية المحلية والعالمية وزيادة حدة المنافسة بين الشركات ، مما دفع هذه التغيرات العديد من الشركات الى التفكير في مدى قدرتها على مواجهة هذه المنافسة مع الحفاظ على استمراريتها، وأصبح الفكر الإداري يعمل على التركيز على مفاهيم السوق كبداية لإنتاج منتج لمبى لإحتياجات العميل ونتيجة لذلك ظهر مفهوم الإدارة الموجهه من السوق Market- Driven Management.

ومن هنا تعتبر المداخل الإدارية الحديثه التي ظهرت للتكيف مع بيئة الأعمال التنافسية إستلزمت الحاجة الى متطلبات مستحدثة من المعلومات لم تعد الإنظمة المحاسبية التقليدية قادرة على الوفاء بها .

ولذلك أصبح دور أساليب ومفاهيم المحاسبة الإداريه الحديثه لم يعد قاصراً على تقديم المعلومات لإتخاذ القرارات بل تعدى إلى تطوير وخلق وإنجاز استراتيجيات الإدارة، وأصبحت المحاسبه الإداريه تلعب دورا هاما في كل مرحلة من مراحل التخطيط الاستراتيجي للتكلفه وأطلق عليها الإدارة الاستراتيجيه للتكلفه (SCM) .

وإستجابة للتكيف مع بيئة الأعمال الحديثه ظهر مفاهيم وأساليب بينيه حديثه منها أسلوب القياس المرجعي (BM) والذي يعد احد تلك المتغيرات الناشئة والذي يسهم في تحديد مواطن القوة والضعف بالمنظمات مقارنة بالمنظمات الشبيهة ، ويُعتبر أسلوب القياس المرجعي من الأدوات التي يُمكن استخدامها بفاعلية لإجراء تحسين و تطوير الأداء.

وتبنى بيئة التصنيع الحديثه على ضرورة تبنى مفهوم التوجه الاستراتيجي وما يتضمنه من العديد من العوامل الداخلية والخارجية بحيث يتم الإستفادة منها في عمليات التخطيط والرقابة وإتخاذ القرار وهو الامر الذي سوف يسهم في تعزيز المنظمات على الإستمرار في بيئة تسودها المنافسة الشديدة .

ويعتبر ترشيد قرار الإستثمار من القرارات الأكثر أهمية وتأثير على ربحية البنوك التجارية حيث أنه يعتمد على تخصيص الموارد النادرة لأوجه الإستثمار المختلفة التي يتوقع أن تحقق عائداً مجزياً خلال الفترات المستقبلية . وبالتالي يتوقف نجاح المشروع الإستثماري على سلامة القرار الإستثماري . الأمر الذي يحتم على إدارات القطاع المصرفي إستخدام أدوات إدارة التكلفة والذي يتميز بتقديم معلومات تكاليفية ملائمة لإتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة .

مشكلة البحث :

تواجه منظمات الأعمال فى الأونة الأخيرة وبالأخص قطاع البنوك التجارية العديد من الضغوطات بسبب سرعة التغيرات فى بيئة الأعمال والتطورات التكنولوجيه وزيادة حدة المنافسة ، مما أثر ذلك على أهدافها وإستراتيجياتها التي تؤثر على بقاءها واستمرارها نتيجة عدم مواكبه التغيرات التي تحدث فى بيئة الأعمال بإعتبار قطاع البنوك من أكثر القطاعات تأثر بالتغيرات التي تحدث.

وتعتبر قرارات الإستثمار من المواضيع الهامة في البنوك التجارية ، كونها تؤثر بشكل كبير في العديد من القرارات التي تقوم البنوك بإتخاذها في حال رغبتها بتنفيذ إستراتيجية على المدى الطويل والقصير الأجل ، ويتم إتخاذ تلك القرارات بعد عمل دراسة جدوى إقتصادية للنشاط وتقدير التكلفة الإستثمارية ومعرفة نسبة المخاطر والربحية من ذلك الإستثمار .

حيث يرى (Chandra, 2008, p. 6) الإستثمار بأنه مصطلح يشير إلى أصل أو شئ يتم الحصول عليه أو شرائه من أجل توليد دخل في المستقبل أو يمكن بيعه بسعر أعلى لاحقاً لتحقيق ربح. ويشمل شراء الأسهم والسندات أو الممتلكات العقارية في الجانب المالي. ويعتمد النمو الإقتصادي لأى دولة إلى حد كبير على الإستثمار. ويدعو الإستثمار إلى التنبؤ بالمستقبل وتوقعة وتحليل المميزات المختلفة من أجل تحقيق أهداف معينة.

ويرى (بندياس، ٢٠١٨، ص. ٤٥) مفهوم الإستثمار بأنه توظيف المال بهدف تحقيق عائد أو دخل أو ربح أو المال عموماً وعبارة عن تضحية بموارد من أجل تحقيق منافع في المستقبل غير مؤكدة، والإستثمار عبارة عن شكل مادي ملموس ويعنى ذلك إكتساب الموجودات المالية والمادية.

لذلك أصبح صنع وإتخاذ القرار الإستثمارى أمر غاية في الأهمية لما يترتب عليه من قدر عالى من المخاطر لذا فإن الإدارة أصبحت بحاجة إلى نوعية من المعلومات تتناسب مع نوعية القرارات والمشاكل الإدارية المعاصرة ولكى تتخذ الإدارة قرار أكثر دقة أصبحت المعلومات المالية وحدها لا تكفى فهي بحاجة إلى معلومات مالية وغير مالية تقدم متخذى القرار، وبالتالي كان على البنوك استخدام أساليب المحاسبة الإدارية لتدعيم نجاحها ومساعدتها فى الإستمرار فى المنافسة وترشيد القرار، ومن هنا يأتى أهمية دور أدوات إدارة التكلفة في توفير قدر كاف من المعلومات لمتخذى القرار من خلال تكامل أدواتها مع بعضها البعض من أجل إتخاذ قرار إستثمارى رشيد من قبل الإدارة يحقق منفعة مستقبلية للبنوك التجارية المصرية ويعمل على تقليل المخاطر ومن أهم هذه الأدوات أسلوب القياس المرجعي الذى يعتبر من الأساليب الهامة فى تقييم الأداء الاستراتيجى .

فرأى (Kumar et al,2006,p.294) أسلوب القياس المرجعي بأنه عملية تحديد الممارسات المتميزة وفهمها وتكيفها مع المؤسسات فى أى مكان فى العالم لمساعدتها على تحسين أدائها فهى شاط تطلع إلى الخارج لإيجاد أفضل الممارسات والأداء ومن ثم قياس العمليات التجارية الفعلية مقابل تلك الأهداف وتعتبر الأداة التى لتكاملها مع الأدوات الأخرى لها تأثير فعال

كما رأى(النجار، ٢٠١٣، ص.١٣٦) بأنه أسلوب لإدارة التكلفة يستخدم فى إختيار الاستراتيجيات بإعتباره الأسلوب الملائم لتحديد المزايا التنافسية التى قد تتمتع بها المنشأ عن طريق مقارنة النتائج المختلفة المرتبطة بإنتاج منتج / خدمة مع أفضل أداء لإنجاز هذه العملية سواء فى منشآت أخرى أو فى المنشأ ذاتها .

ومن هنا يمكن أن تتبلور طبيعة مشكلة البحث في السؤال البحثى الرئيسى التالى :

"ما أثر إستخدام أسلوب القياس المرجعي فى ترشيد قرارات الإستثمار فى البنوك التجارية المصرية ؟"

هدف البحث:

من خلال عرض طبيعة مشكلة البحث يمكن للباحثة تحقيق الهدف الرئيسى للبحث على النحو التالى : **"دراسة أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي فى ترشيد قرارات الإستثمار فى البنوك التجارية المصرية"**

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في الأهمية العلمية والعملية للبحث على النحو التالى

الأهمية العلمية للبحث :

أ- تتمثل الأهمية العلمية للبحث في النقاط التاليه :

- ١- يعتبر أسلوب القياس المرجعي بمثابة أداة في إدارة التكلفة ضروريه في ترشيد القرارات الإداريه وخاصة قرارات الإستثمار بأنواعها .
- ٢- بيان مدى أهميه أدوات إدارة التكلفة في ترشيد قرارات الإستثمار بإعتبارها إمتداد للأبحاث العلمية التي تناولت هذه النماذج من قبل .
- ٣- ندرة الدوريات والابحاث العلمية التي تناولت أسلوب القياس المرجعي في ترشيد قرارات الإستثمار في بيئة الأعمال الحديثه .

ب- تتمثل الأهمية العملية للبحث في النقاط التاليه :

- ١- تقدم الدراسة دليلاً ميدانياً في البنوك التجارية المصرية حول أثر أدوات إدارة التكلفة في ترشيد قرار الإستثمار ، وهو ما لم تتطرق اليه العديد من الدراسات السابقة .
- ٢- توضح الدراسة أهمية التكامل بين أدوات إدارة التكلفة لخلق ميزة تنافسية للبنوك التجارية وتدعيم القرارات الادارية في البنوك محل الدراسة .
- ٣- تمثل موارد البنوك التجارية من أهم عناصر موارد الدوله و الإقتصاد القومي حيث تقوم بالربط بين قطاعات الدوله المختلفه .

فروض البحث :

في ضوء طبيعة مشكلة البحث والهدف منها يمكن صياغة الفرض البحثي الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

"لا يوجد أثر لاستخدام أسلوب القياس المرجعي في ترشيد قرارات الإستثمار في البنوك التجارية المصرية"

منهج البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث والاجابة على تساؤلاته تم استخدام منهجية البحث المتمثلة في النقاط التاليه :

نموذج البحث:

في ضوء أهمية البحث والأهداف المرجوة منه تم الاعتماد على إستخدام المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي معاً على النحو التالي :

أ- المنهج الإستنباطي :

إعتمد المنهج الإستنباطي على اعداد الدراسة النظرية وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع محل البحث بهدف توضيح ما توصلت اليه هذه الدراسات من نتائج وتوصيات بهدف اشتقاق الاطار النظري للبحث ومحاولة اشتقاق أثر أدوات إدارة التكلفة في ترشيد قرار الإستثمار من خلال

الاستعانة بالمراجع والدوريات العلمية والأبحاث المنشورة سواء عربية أو أجنبية التي تخدم كافة جوانب البحث .

ب - المنهج الإستقرائي :

إعتمد المنهج الإستقرائي على في إتمام الدراسة الميدانية للبحث وتحليل نتائجها واختبار الفروض الخاصة بالدراسة الميدانية للبحث وذلك من خلال قائمة الإستبيان التي تم توزيعها على عينة البحث .

ج - أداة البحث :

تتمثل أداة البحث في الاعتماد على الأساليب الإحصائية والكمية والرياضية لتحليل بيانات عينة الدراسة الميدانية للبحث واختبار صحة فروض الدراسة .

د - وسيلة البحث:

تتمثل وسيلة البحث فيما يلي :

(أ) أسلوب المقابلات الشخصية مع أفراد عينة البحث الميداني .

(ب) أسلوب المشاهدة والملاحظة.

(ج) تصميم قوائم الإستقصاء ، والتي تم توزيعها على العينة المختارة من أعضاء مجلس الإدارة وموظفي قسم إدارة الإستثمار والمدراء الماليين في البنوك التجارية والأكاديميين في مجال محاسبة البنوك .

نطاق البحث:

يتمثل نطاق البحث في النقاط التالية:

١ . يقتصر البحث على تناول أحد أدوات إدارة التكلفة وهو (أسلوب القياس المرجعي BM) دون التطرق لأي أدوات أخرى.

٢ . يقتصر البحث على تناول قرارين من قرارات الإستثمار في البنوك التجارية وهما (قرار الإستثمار في الأوراق المالية ، قرار الإستثمار العقاري) دون التطرق لقرارات أو جوانب أخرى.

٣ . يقتصر البحث على عينة من البنوك التجارية المقيدة والغير مقيدة ببورصة الأوراق المالية والتي تعمل في بيئة الانتاج الحديثة وتستخدم أدوات إدارة التكلفة من أجل ترشيد القرار والبقاء في بيئة الاعمال .

مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

تم إختيار عينة الدراسة الميدانية من البنوك التجارية في البيئة المصرية و تتمثل العينة المختارة في مجموعة من فئات العاملين بالبنوك التجارية المصرية على النحو التالي :

١- أعضاء مجلس الادارة

٢- موظفي قسم إدارة الإستثمار

٣- المدراء الماليين

٤- الأكاديميين في مجال المحاسبة .

خطة البحث:

من خلال عرض طبيعة مشكلة البحث وهدفه يمكن تقسيم البحث على النحو التالي:

- ١- الإطار العام للبحث.
 - ٢- الدراسات المتعلقة بموضوع البحث .
 - ٣- الإطار النظري للبحث.
 - ٤- الدراسة الميدانية .
 - ٥- خلاصة ونتائج وتوصيات البحث.
- عرض وتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث

استقراء (عرض) الدراسات السابقة:

١- دراسة (عبدالمنعم، ٢٠١٠) بعنوان :

**العوامل الحاكمة في تطبيق أسلوب القياس المرجعي في المنشآت الصناعية المصرية :
(دراسة ميدانية على شركات صناعة الدواء في مصر):**

أجريت هذه الدراسة على الشركات العاملة في مجال الصناعات الدوائية في مصر

يتمثل هدف الدراسة فيما يلي :

١- تحديد وتحليل العوامل الحاكمة في تطبيق أسلوب القياس المرجعي في المنشآت الصناعية المصرية.

٢- تقييم دور أسلوب القياس المرجعي في تطبيق الإتجاهات الحديثة في مجال تقييم الأداء .

ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة ما يلي :

١- عملية القياس المرجعي برزت في الأونة الأخيرة نتيجة التغيرات والتطورات في بيئة الأعمال المعاصرة

٢- هناك خطوات منهجية لتطبيق برنامج القياس المرجعي ، كما تواجه عملية التطبيق عدة صعوبات أثبتت الدراسة إمكانية مواجهتها والتغلب عليها .

٣- أثبتت الدراسة إمكانية تطبيق أسلوب القياس المرجعي في المنشآت الصناعية المصرية .

٢- دراسة (Soni Kodali., 2010) بعنوان

"Internal benchmarking for assessment of supply chain performance"

أجريت الدراسة على إحدى الشركات الصناعية وهي شركات صناعة الملابس في جنوب آسيا وذلك باستخدام الدراسة الميدانية .

يتمثل هدف الدراسة فيما يلي :

إقتراح منهجية للمعيار الداخلي لتقليل التباين في الأداء بين سلاسل التوريد ذات التنسيق البؤري نفسه.

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي :

أدى الاستخدام الواسع لتحليل قيمة الأداء (PVA) وقوة ، وضعف الفرص ، والفرص والتهديدات (SWOT) إلى تشخيص جيد لسلاسل التوريد. يمكن أن يكون هذا التحليل مفيدا للغاية في الاستفادة من محركات سلسلة التوريد من سلاسل التوريد المختلفة التي تنتمي إلى نفس التنسيق البؤري ، وبالتالي تحقيق أداء جميع سلاسل التوريد في نفس مستوى الأداء.

٣- دراسة (الصعفاني، ٢٠١١) بعنوان :

"إستخدام أسلوب القياس المرجعي في تدعيم بطاقة الأداء المتوازن لتعظيم قيمة المنشأة
دراسة ميدانية على القطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية"

أجريت الدراسة على الشركات الصناعية في الجمهورية اليمنية وذلك بإستخدام الدراسة الميدانية

يتمثل هدف الدراسة فيما يلي :

إبراز الدور الذي يمكن أن يقدمه استخدام أسلوب القياس المرجعي في تدعيم بطاقة الأداء المتوازن كأداة لقياس وتقييم الأداء، بغرض تحسين أداء المنشأة وتعظيم قيمتها

ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة ما يلي :

١-إن استخدام أسلوب القياس المرجعي سوف يسهم في تدعيم وتحسين عملية قياس وتقييم الأداء وخلق القيمة بمنظور التعلم والنمو، العمليات الداخلية، العملاء، المنظور المالي .

٢- فيما يتعلق بترتيب درجة إسهام المقاييس المرجعية التي يوفرها أسلوب القياس المرجعي في تحسين القياس والتقييم وخلق القيمة بكل منظور على حده، فقد تبين أن المقاييس المرجعية المدعومة لمنظور العملاء تحتل المرتبة الأولى، تليها المقاييس المرجعية المدعومة لمنظور العمليات الداخلية، تليها المقاييس المرجعية المدعومة لمنظور التعلم والنمو. أما المقاييس المرجعية المدعومة للمنظور المالي فقد احتلت المرتبة الرابعة .

٤- دراسة (Rawski., et al., 2012) بعنوان :

Benchmarking sustainability practices: evidence from manufacturing firms""

أجريت دراسته ميدانية على استراتيجية التصنيع الدولية (IMSS)، وهو مشروع بحثي عالمي يشمل أكثر من ٢٠ بلدا منهم مناطق آسيا ، وأوروبا ، وأمريكا الشمالية ، وأمريكا الجنوبية.

يتمثل هدف الدراسة فيما يلي :

تقديم نموذج بحث يثبت ممارسات الاستدامة في سياق بيئة الأعمال التنافسية ، وممارسات سلسلة التوريد التشغيلية، ونتائج الأداء.

ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة ما يلي :

- ١- تطبيق ممارسات الاستدامة ليس فقط على المستوى الاستراتيجي ، ولكن أيضًا على مستوى الموظفين .
 - ٢- هذه المقاييس الموثوقة لممارسات الاستدامة مفيدة لأغراض القياس المرجعي و قد تتعلم الشركات كيف تكون مستجيبة للسوق والعملاء وبالتالي تحسين EP.
 - ٣- كيف تعالج RPS الجوانب البيئية على مستوى مصنع التصنيع. يمكن للمصنعين الذين يهدفون إلى الاستجابة للعملاء أن يدرسوا كيف أن منتجاتهم تعكس البعد البيئي من أجل اكتساب ميزة تنافسية.
- ٥- دراسة (كوسه، ٢٠١٢) بعنوان :

"التكامل بين أساليب القياس المرجعي وأساليب التكلفة على أساس النشاط بهدف تحسين الأداء (دراسة نظريه)"

يتمثل هدف الدراسة فيما يلي :

- دراسة إمكانية التكامل بين أسلوبى التكلفة على أساس النشاط والقياس المرجعي من خلال العلاقة التبادلية بينهما، وذلك باستخدام استراتيجيه التحسن المستمر
- ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة ما يلي :
- ١- يساعد التكامل بين أسلوبى التكلفة على أساس النشاط والقياس المرجعي المنشأه على تحقيق البقاء والنمو، والسعي لتحسين الأداء الكلي للمنشأة.
 - ٢- إن استخدام القياس المرجعي يساهم فى وضع مقاييس مرجعية مالية وغير مالية ترتبط بالأهداف الإستراتيجية للمنشأة .
 - ٣- تطبيق أساليب إدارة التكلفة فى بيئة التصنيع المتقدمة لمساعدة المنشأة فى تحقيق الأهداف الإستراتيجية وزيادة القدرة التنافسية للمنشآت فى ظل ظروف المنافسة
 - ٤- ضرورة تحقيق التكامل بين أسلوب القياس المرجعي وأساليب إدارة التكلفة الأخرى حيث تتمكن المنشأة من زيادة فعالية التحسين المستمر.
- ٦- دراسة (Panwar., et al., 2013) بعنوان:

"Implementation of benchmarking concepts in Indian automobile industry – an empirical study"

أجريت دراسته تطبيقية على شركات فى الهند وهم شركة لإنتاج الباصات والحافلات فى الهند ، شركة رائده فى مجال مصابيح السيارات فى الهند ، شركة لإنتاج المضخات الهيدروليكية وقطع غيار السيارات.

يتمثل هدف الدراسة فيما يلي :

تقديم تحليل شامل لحالة تنفيذ مفاهيم القياس المرجعي فى الشركات الصناعية الهندية.

ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة ما يلي :

- ١- تبين أن ٨٦ فى المائة من الشركات المدروسة كانت على علم بمصطلح "قياس الأداء"

- ٢- قبلت جميع الشركات بالإجماع المقياس كأداة فعّالة لتحسين الأداء.
- ٣- تظهر النتائج أيضا أن القياس هو في مرحلته الابتدائية في صناعة السيارات الهندية، وأنها لا تزال بحاجة إلى المزيد من الالتزام من الإدارة العليا لانتشارها.
- ٤- تشمل الأسباب التي تم تحديدها في هذه الدراسة لعدم استخدام القياس المرجعي "نقص الموارد البشرية"، و "نقص الخبرة الداخلية".
- ٧- دراسة (زبير، ٢٠١٥) بعنوان :

"استخدام أسلوب القياس المرجعي وبطاقة الأداء المتوازن في قياس مؤشرات الأداء المالي للمصارف السودانية: دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني"

أجريت دراسة حالة على بنك فيصل الإسلامي السوداني

يتمثل هدف الدراسة فيما يلي:

- ١- التعرف على مفهوم القياس المرجعي وبطاقة الأداء المتوازن في المصارف السودانية بغرض تحسين أدائها.
- ٢- تقديم بعض الخطوط العريضة لعملية تطبيق أسلوب القياس المرجعي وبطاقة الأداء المتوازن.
- ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة ما يلي :
- ١- إن الأداء المالي بالمصارف السودانية يتأثر باستخدام أسلوب القياس المرجعي وبطاقة الأداء
- ٢- بعد العملاء، بعد العمليات الداخليه، بعد التعلم والنمو، البعد الإجتماعي بالمصارف السودانية يتأثر باستخدام أسلوب القياس المرجعي وبطاقة الأداء
- ٣- إن أسلوب القياس المرجعي يدعم الابتكار سواء في المنتجات أو في العمليات .
- ٤- إن أسلوب القياس المرجعي يعتبر من أهم الوسائل المساعده في زيادة الحصة السوقية وكسب مزايا تنافسيه .
- ٨- دراسة (Taschner., 2016) بعنوان :

"Improving SME logistics performance through benchmarking"

أجريت دراسة ميدانية على شركات التصنيع الألمانية (صناعات يدوية – المعدات والمستلزمات الطبية – التبريد والتكييف)

يتمثل هدف الدراسة فيما يلي:

مناقشة إمكانية تطبيق القياس المرجعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) واقتراح عملية مكثفة لوضع المقاييس اللوجستية في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة ما يلي :

- ١- لا يمكن إجراء عملية إدارة ذاتية أو أداة قياس آلية بالكامل ، لأن المشاركين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة غالباً ما يفتقرون إلى الدراية اللازمة لعملية الأداء وضع المعايير بطريقة فعالة وكفاء.

٢- العملية المقترحة جنباً إلى جنب مع الأدوات والقوالب القياسية المستخدمة توفر دعماً قيماً للشركات الصغيرة والمتوسطة في مشروع القياس اللوجستي.

دراسة (Santoso & Srimannarayana., 2017) بعنوان :

"Benchmarking knowledge management practices in small and medium enterprises A fuzzy multicriteria group decision-making approach"

أجريت دراسته حاله على شركات تصنيع الكمبيوتر وهي شركة أربو التي تتخذ تايوان مقر لها.

يتمثل هدف الدراسة فيما يلي:

١- صياغة عملية قياس ومقارنة أداء ممارسات إدارة المعرفة (KM) كمشكلة صنع القرار في مجموعة متعددة المراكز وتقديم نهج جديد لصنع القرار من أجل التقييم الفعال لأداء ممارسات إدارة المعارف.

٢- تلبية اهتمامات مختلف أصحاب المصلحة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).

ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة ما يلي :

١- تساهم إدارة المعرفة في التحسين الشامل للأداء التنظيمي من خلال تحديد الفرص وتوفير عملية اتخاذ القرار الفعال.

٢- الشركات الصغيرة والمتوسطة تعمل بموارد محدودة ، فبالتالي تساعد ممارسات المقاييس المرجعية على تحسين قدراتها الرئيسية.

٣- نهج صنع القرار الجماعي المتعدد المعايير المقترح يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فهم وضعها الحالي في ممارسات إدارة المعارف وأيضاً توفير الفرص لها لتحسين أدائها الكلي.

٤- نهج اتخاذ القرار الجماعي متعدد المراكز هو أداة مفيدة لقياس ومقارنة ممارسات إدارة المعرفة في الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٥- نهج اتخاذ القرار لمجموعة البلدان المتعددة يمكن استخدامه كنموذج جاهز لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تحسين ووضع أفضل في مجال إدارة المعلومات.

٩- دراسة (الهجان، ٢٠١٧) بعنوان :

"أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي على تحسين أداء شركات قطاع المقاولات"

أجريت دراسته ميدانيه على مجموعه من شركات قطاع المقاولات فى جمهورية مصر العربية

يتمثل هدف الدراسة فيما يلي:

التحقق من مدى وجود علاقه تأثير ذات دلالة معنويه بين إستخدام القياس المرجعي وتحسين الأداء فى شركات المقاولات.

ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة ما يلي :

١- أهمية استخدام أسلوب القياس المرجعي في عملية التقييم وقياس وتحسين الأداء في شركات المقاولات .

٢- عدم تطبيق شركات المقاولات أسلوب القياس المرجعي بشركات المقاولات خاصة القطاع العام

٣- وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي وتحسين أداء شركات قطاع المقاولات .

١٠- دراسة (أبوتمام، ٢٠١٨) بعنوان :

اهمية تطبيق نظم محاسبة التكاليف والإدارية على اتخاذ القرارات الاستراتيجية: دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية""

أجريت دراسته ميدانية على البنوك التجارية الأردنية

يتمثل هدف الدراسة فيما يلي:

البحث في أهميه تطبيق نظم محاسبة التكاليف والإدارية (ABC-ABM-TC-BSC) على إتخاذ القرارات الاستراتيجية في البنوك الاردنيه

ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة ما يلي :

١-هناك إدراك من الإدارة العليا ومتخذى القرار في البنوك التجارية أن الإتجاه الاستراتيجي الحالي لبيئة الأعمال في ظل البيئة المتغيره يتمثل في دعم المقاييس الماليه التقليديه بمقاييس جديده غير ماليه

٢-يتوفر لدى إدارات البنوك التجارية الأردنية الإدراك الجيد لأهميه نظم محاسبة التكاليف والإدارية .

٣-البنوك التجارية الأردنية يتوفر لديها الإدراك الجيد بأن نجاحها وإستمرارها يتطلب العمل بشكل متواصل لإتخاذ القرارات الإستراتيجيه الرشيد

١١- دراسة (Cook et al., 2019) بعنوان :

"DEA-based benchmarking for performance evaluation in pay-for-performance incentive plans"

أجريت دراسته ميدانية على عينة من الجامعات الأسبانية

يتمثل هدف الدراسة فيما يلي:

توفير إطارًا مرجعيًا يعتمد على الأهداف المناسبة لرصد تحسينات وحدات DMU التي تتبع تنفيذ خطط حوافز الدفع مقابل الأداء.

ومن أهم نتائج وتوصيات الدراسة ما يلي :

تطوير نموذج يقوم بضبط المقارنة مع الأهداف من خلال الدفع المقابل للحوافز ، وتم وضع أهداف الإدارة مع مراعاة استراتيجيات التحسين التي تم وضعها في خطط الحوافز.

تحليل وتقييم والتعليق على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث من وجهة نظر الباحثون :

١. دراسة (عبدالمنعم، ٢٠١٠) :أوضحت أهمية أسلوب القياس المرجعي نتيجة التغيرات في بيئة الأعمال الحديثة، وأثبتت إمكانية التغلب على الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا الأسلوب وأيضاً إمكانية تطبيقه في المنشآت المصرية .
٢. دراسة (الصعفاني، ٢٠١١) : بينت أن استخدام أسلوب القياس المرجعي سوف يساعد بدرجة كبيرة في عملية قياس وتقييم الأداء وخلق القيمة بكل منظور من منازير بطاقة الأداء المتوازن الأربعة. وذلك من خلال وضع قيم مستهدفة موضوعية لمقاييس الأداء، وتوفير مجموعة مقاييس مرجعية هامة، وتحديد الأنشطة التي تحقق المنشأة فيها أداء غير مرض مقارنة بالمنافسين.
٣. دراسة (كوسه، ٢٠١٢) : عرضت أن تحسين الأداء وتطويره ضروره حتميه لإستمرار المنشآت في ظل ظروف المنافسة الحالية ، لذلك كان لابد من التوجه نحو الإهتمام بالبيئه الخارجيه والأداء الداخلي من أجل الإستفاده في تحديد المقاييس المرجعيه الماليه والغير ماليه بإستخدام أسلوب القياس المرجعي،
٤. وأيضاً دور أسلوب التكلفة على أساس النشاط في توفير المعلومات الماليه والغير ماليه عن مسببات وكيفيه أداء الأنشطة وبالتالي تعد هذه المعلومات مفيد في مجال إتخاذ القرارات .
٥. دراسة (Panwar et al., 2013) : قدمت هذه الدراسه نظره عن مدى تنفيذ مفاهيم القياس المرجعيه في صناعة السيارات الهندية. وتعد هذه الدراسه هي المحاوله الأولى لفهم نشر مفاهيم القياس المرجعي بين شركات السيارات الهندية.
٦. دراسة (زبير، ٢٠١٥) :أكدت الدراسه أن أداء المصارف السودانيه يتأثر بإستخدام القياس المرجعي ونموذج القياس المتوازن للأداء، وأوصت بتعزيز مقومات تطبيقهم في المصارف السودانيه لزيادة قدرتهم على تقويم الأداء وبالتالي إتخاذ القرار.
٧. دراسة (Taschner, 2016) :أوضحت الدراسه نقاط الضعف في نهج القياس للمشاريع الصغيره والمتوسطه ، وإقترحت إطارا مفاهيميا لوضع المقاييس المرجعيه اللوجستية في الشركات الصغيره والمتوسطه.
٨. دراسة (الهبان، ٢٠١٧) :ناقشت الدراسه تحليل أسلوب القياس المرجعي ودوره في تحسين الأداء في بيئة الأعمال الحديثه نتيجة للتطورات السريعه التي أدت إلى حدة المنافسه وحاجه المنشآت إلى معلومات ماليه وغير ماليه . وأتضح من الدراسه عدم تطبيق شركات المقاولات أسلوب القياس المرجعي

أوجه الاختلافات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية (تحديد الفجوة البحثية):

- على الرغم مما قدمته الدراسات السابقة من محاولات لترشيد القرارات الإداريه في البنوك التجارية إلا أن هناك ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة على النحو التالي :
- ١- ندرة الأبحاث والدراسات التي تناولت أثر أسلوب القياس المرجعي في ترشيد قرار الإستثمار في البنوك التجارية المصرية .
 - ٢- لم يتناول أى من الدراسات السابقه في حدود علم الباحثه دراسة أثر أسلوب القياس المرجعي في ترشيد قرار الإستثمار في البنوك التجارية والتي تمثل عينة الدراسة الميدانية وتناولت دور أدوات إدارة التكلفة في تخفيض التكلفة وتحسين الربحيه أو دعم قدره التنافسيه .

٣- تناولت هذه الدراسة درجة التكامل بين ثلاثة أساليب حديثة لترشيد قرار الإستثمار في البيئة المصرية.

٤- يمثل القرار الإستثمارى محور العملية الإقتصادية في الوقت الراهن نتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة والحاجة إلى إتخاذ قرارات تخدم الإقتصاد القومى.

الإطار النظرى للبحث:

طبيعة جوهر العمليه الإدارية

ترجع أهمية اتخاذ القرارات في إطار العملية الإدارية في كونها من أهم و أصعب الحالات التي تواجه الافراد و الجماعات و المنظمات على حد سواء ، ولذا فقد تم اعتبار عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية ، اذ عدم الشروع باتخاذ القرارات أو عدم اتخاذها بالشكل المناسب والصحيح من شأنه أن يخلق إخفاقاً والتنصل عن اداء المهام والانشطة المطلوبة لتحقيق الأهداف المرجوانجازها ، فضلا عن تعرض المنظمة للمشكلات وعدم امكانية مواصلتها لسبيل الاستقرار والاستمرار لاسيما في إطار المنافسة المحتملة .

صنع وإتخاذ القرار الإدارى:

رأى (زغلول ، ٢٠١٦ ، ص. ٣٣٨) القرار decision هو إختيار بديل من بين عدة بدائل محتمله والقرار الرشيد هو إختيار أفضل بديل من البدائل المتاحة ويعتمد القرار على خاصيتى: الأولى في تعدد البدائل والتي تؤدي إلى إتخاذ القرار والثانية إرتباط القرار بالمستقبل، وتعتمد عملية إتخاذ القرارات إعتقاداً أساسياً على البيانات والمعلومات المحاسبية التي تمثل نتائج الماضى وإمكانيات الحاضر وتوقعات المستقبل التي تستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرار التشغيلى والإستراتيجى.

فحين يرى (Lunenburg, 2010, p.2) عملية صنع القرار هي عملية الإختيار من بين عدد من البدائل لتحقيق النتيجة المرجوه وتحتوى على ثلاث عناصر أساسية وهي ينطوى إتخاذ القرار على الإختيار من عدد من الخيارات ، وعملية صنع القرار هي عملية تتضمن أكثر من مجرد إختيار نهائى من بين البدائل وأخيراً النتيجة المطلوبة تتضمن الهدف الناتج عن النشاط الذهنى المرتبط بمتخذ القرار للوصول للقرار النهائى.

كما يرى (Lesconi, 2013, p.p 356:358) بأن عملية إتخاذ القرارات محور هام من محاور العملية الإدارية بل تعد جوهر العملية الإدارية لأن أى عملية إدارية يقوم بها الإدارى تتضمن عملية إتخاذ القرارات الإدارية مثل التخطيط والرقابة والتوجيه والمتابعة وغيرها، لذلك فهي عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها.

مراحل عملية صنع وإتخاذ القرار الإدارى:

تناول كلاً من (Blocher et al, 2010, p.431) و (Shahsavarani, 2015, p.8) مراحل صنع واتخاذ القرارات الإدارية وهي كالتالى :

١. تحديد المشكلة

يجب تحديد المشكلة والأسباب الجذرية والإفترضات والحدود والواجهات التنظيمية ومشكلات أصحاب المصلحة والهدف من ذلك هو التعبير عن المشكلة بشكل يصف كل الشروط الأولية والظروف

المرغوبه ويجب أن يكون بيان المشكلة مكتوب بشكل موجز يوافق عليه جميع صناع القرار وأصحاب المصلحة فهي نقطة حاسمة قبل الإنتقال للمرحلة الثانية.

٢ . تحليل المشكلة:

وهذه المرحلة تصف ما يجب فعله لحل المشكلة وتصف مجموعة الحلول البديلة لمشكلة القرار مستعيناً بالأساليب العلمية الحديثة ويعتبر الجزء الهام في عملية اتخاذ القرار هي إستخراج البدائل وتحديد المشكلة والتفكير في عدة حلول للمشكلة مع تقديم معلومات تساعد صانعي القرار في التنبؤ وتقدير تبعات القرارات ويتطلب الأمر هنا تصنيف المشكلة وتحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لحلها وهي تساعد في تحديد ومعرفة من الذي سيقوم بإتخاذ القرار، وقد يجب إستشارته عند إتخاذ القرار ومن الذي يقوم بتنفيذ القرار، واتخاذ القرار الرشيد وكفائه تعتمد أساساً على قدرة المدير في الحصول على أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن البدائل المتاحة وتكون هذه البيانات ذات كفاءة وفاعلية ينبغي أن تتميز بمواصفات معينة وهي:

(أ) الشمولية : بحيث تغطي جميع جوانب المشكلة.

(ب) الدقة : أي خالية من الأخطاء.

(ج) الواقعية : وتمثل واقع عمل المستفيد.

(د) التكلفة: تكون تكلفة المعلومة أقل من فائدتها.

فإذا توافرت هذه الخصائص في المعلومات أصبحت مورد مهم للإدارة ووسيلة تعتمد عليها لإتخاذ القرار.

٣ . تحديد بدائل حل المشكلة:

وتعتبر هذه المرحلة هي جوهر عملية اتخاذ القرار حيث يقابل متخذى القرار العديد من البدائل فإذا كان عدد البدائل المحتملة محدودة، فيمكن التحقق من واحد تلو الآخر حتى يفى بالمتطلبات وحذف العناصر غير القابلة للتنفيذ ويحصل على قائمة صريحة بالبدائل ويجب إختيار البديل الذي سيطبق ويلتزم به أفراد المنظمة كما أن البحث عن البديل يتضمن مسح للعوامل البيئية الداخلية والخارجية من أجل توفير المعلومات الملائمة التي تصاغ على شكل بدائل تسعى لإنجاز الهدف.

٤ . مرحلة تقييم البدائل المتاحة:

تقييم أو تطوير البدائل تعنى تحديد المزايا والعيوب المتوقعة لكل حل بديل وتلك الخطوة تستلزم القيام بالتنبؤ وإستقراء المستقبل بطريقة عملية التحليل على:

١. تحديد العوامل الإستراتيجية التي سوف يتم التركيز عليها.

٢. التنبؤ بالنتائج المتوقعة لكل بديل.

وتتم ترجمة المزايا والعيوب لكل بديل عن طريقة وضع أوزان نسبية لكل المزايا والعيوب وفي مجال القرارات تترجم البدائل إلى أرقام كمية يتم تحديد العائد / التكلفة لكل بديل، وفي ضوء صافي العائد/ التكلفة يتم ترتيب البدائل المتاحة.

٥. مرحلة إختيار البديل:

إن إختيار البديل المناسب ليس بالمهمة السهلة ويعتمد على مشكلة القرار ، وكذلك على أهداف صناع القرار في بعض الأحيان، وبعد القيام بترتيب البدائل يتم دراسة بعض المتغيرات التي تكون متعلقة بتنفيذ القرار مع استدعاء خبرة الماضي في تفضيل بديل على الأخر، والبديل الذي يحقق أعلى مزايا أو أعلى عائد صافي يمكن تنفيذه بدون عيوب مستقبلية وهو يمثل البديل الأمثل.

٦. مرحلة تنفيذ القرار:

في هذه المرحلة يتم تحديد البديل الأفضل ويتم ترجمته إلى خطة مالية لإمكانية تنفيذ القرار الذي أتخذ من قبل الإدارة.

٧. متابعة تنفيذ القرار:

تتطلب هذه المرحلة ضرورة إتخاذ الخطوات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ حتى لا تنحرف عن الجانب المخطط له وذلك لأن معظم القرارات تؤخذ في ظروف عدم التأكد والمخاطرة فلا بد من المتابعة الجيدة.

تعريف قرار الإستثمار

رأى (Eli, et al, 2000, p. 44) القرار الإستثماري في الأوراق المالية من القرارات الهامة بالبيئة للمستثمرين حيث يكون أمام المستثمر فرص بديلة لإختيارها وللإختيار فيما بينها ولكي يكون الإختيار رشيداً يجب أن يقوم على أسس موضوعية وبصفة أساسية على المقارنة بين المتغيرات المالية لكل فرصة من فرص الإستثمار والتي تختلف عن بعضها البعض من حيث العوائد ودرجة المخاطرة.

في حين رأى كلاً من (Puska, et al, 2017, p. 8) القرار الإستثماري بأنه يعد خطة لتطوير الشركة وإختيار أساليب وطرق العمل وكل شئ يتعلق بالعمليات التجارية للمنظمة.

أنواع الإستثمار:

أ- ينقسم الإستثمار من حيث الأصل إلى نوعين كما أشار إليه: (بشير، ٢٠١١، ص ٣٩ - ٤٠)

١. الإستثمار الحقيقي:

ويقصد به كل أصل له قيمة إقتصادية في حد ذاته تظهر إما في شكل حيازة أو الحصول على خدمة ويقوم الإستثمار الحقيقي على أساس إن الإستثمار في الأصول الحقيقية يحقق منافع إقتصادية تزيد من دخل البنك ومن ثم زيادة الدخل القومي للمجتمع ويسمى هذا النوع من الإستثمار بإسم إستثمار الأعمال والمنشآت وهي مثل الإستثمار في الآلات والمعدات والإستثمار في المباني وغيرها.

٢. الإستثمار المالي:

ويقصد به الإستثمار البنوك التجارية في الأوراق المالية المتداولة بالأسواق المالية حيث يترتب على حيازة البنك للأصل المالي وغير الحقيقي والذي يأخذ شكل الأسهم والسندات وشهادات الودائع وعادة ماتكون أسواق الأوراق المالية على درجة عالية من الكفاءات والنظم سواء محلية أو دولية.

(ب) تناول (الحجازي، ٢٠١٧، ص، ٣٩٩) الإستثمار من حيث الفترة الزمنية وينقسم إلى :

١. الإستثمار طويل الأجل : وهو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الإستثمار الرأسمالي.

٢. الإستثمار قصير الأجل : ويتمثل فى الأوراق المالية التى تأخذ شكل أذونات الخزينة والقبولات البنكية وشهادات الإيداع ويطلق عليه الإستثمار النقدى.

أهداف الإستثمار:

تناول (محمود، ٢٠١٥، ص. ١٠٦) أهداف الإستثمار كالاتى:

١. المحافظة على رأس المال المستثمر : لا شك أن البنك مهتم بالحفاظ على رأسماله، فهو يسعى إلى تجديد ثروته وتحقيق عائد مرضى.
٢. تحقيق أقصى عائد ممكن : حيث يمثل الربح أهم دوافع الإستثمار والذى يجعل البنك يتخلى عن أمواله والمشروع الذى يحقق أكبر قدر من الأرباح يكون هو المفضل لدى البنك. وعلى ذلك يتم تحديد بدائل الإستثمار وفقاً لمقدار العائد.
٣. تعظيم القيمة السوقية للأسهم : ويقصد بهذا أن يزداد الفرق بين القيمة الإسمية للسهم العادية وقيمتها السوقية فارتفاع القيمة السوقية لأسهم المنظمات يشير إلى نجاح هذه المنظمات فى السوق ونجاح الإدارة القائمة عليها مما يدفع البنوك إلى الإستثمار فيها .
٤. تحقيق السيولة : توفير مستوى مناسب من السيولة لضمان تغطية متطلبات النشاط وكذلك العملية الإنتاجية للمشروع الإستثمارى فالسيولة للمشروع تعنى هى قدرته على الوفاء وسداد الإلتزامات المترتبة عليه وقت إستحقاقها.

أنواع القرارات الإستثمارية:

تناولت (سوار الذهب، ٢٠١٥، ص، ٣٤٠) أنواع القرارات الإستثمارية كالتالى :

١. قرار الشراء:

تتخذ البنوك هذا القرار عندما يجد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتولدة من الإداة الإستثمارية أكبر من سعرها السائد فى السوق.

٢. قرار عدم التداول:

تيلجأ إليه البنوك عندما يتبين من دراستها للأدوات الإستثمارية المختلفة بمعنى التدفقات النقدية الناجمة عنها لن تحقق له أرباحاً قياساً بالمخاطر التى يمكن أن تتوافق معها.

٣. قرار البيع:

تتخذ البنوك عندما ترى أن الأسعار التى تدفع فى السوق مقابل الأدوات الإستثمارية التى يمتلكها أكبر من الأسعار التى دفعها أو من القيمة الحالية لهذ الأدوات ومهما كان القرار الإستثمارى المتخذ فإنه يقوم على عدة مقاومات أساسية.

مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية

وقد ذكر (Blocher, et al, 2010, p. 431) مراحل عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية فى الأوراق المالية والإستثمار العقارى على النحو التالى :

١. تحديد الهدف من الاستثمار وإختيار الاستراتيجية الملائمة.
٢. تحديد المعيار الذى سيتم على أساسه اتخاذ القرار وتحديد البدائل الاستراتيجية.

٣. جمع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار وتحليل البدائل.

٤. تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الإستثمارية وتنفيذ أفضل بديل.

٥. تقييم أداء المحفظة الإستثمارية.

المبادئ الأساسية لإتخاذ قرارات الإستثمار :

هناك عدد من المبادئ يجب مراعاتها عند إتخاذ القرارات الإستثمارية فى المفاضلة بين البدائل المتاحة لعل أهمها مايلى :

١. مبدأ الإختيار (زبير، ٢٠١٣، ص. ٩٣)

يعتبر مبدأ تعدد الخيارات الإستثمارية ركناً أساسياً من أركان القرار الإستثمارى حيث يفترض فى المستثمر الرشادة وإنه دائماً يبحث عن الفرص الإستثمارية المتعددة ليقوم بالإختيار المناسب من بين الفرص المتاحة، ويتوقف هذا المبدأ على وجود سوق مالى كفاء مزود بنظام معلوماتى.

٢. مبدأ المقارنة : (القصاص، ٢٠١٤، ص. ١٠٥)

أى المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة لإختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالإستعانة بالتحليل الفنى لكل بديل ومقارنة نتائج التحليل لإختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة.

٣. مبدأ الملائمة : (الشيخ، ٢٠١٢، ص. ١٧٦)

يطبق المستثمر هذا المبدأ عندما يقوم بإختيار المجال الإستثمارى المناسب ثم الأداة الإستثمارية المناسبة ويستترشد المستثمر فى تطبيق هذا المبدأ بمنحنى تفضيله الخاص.

٤. مبدأ التنوع : (نصر الدين ، ٢٠١٧ ، ص. ١٠)

تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التى تدرها وعليه فالقرار الإستثمارى السليم ينبغى أن يقوم على التنوع وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العائد.

٥. ضرورة الإستعانة بالكفاءات المالية التى لديها خبرة فى هذا المجال:

والتى من شأنها أن تمكن المستثمر من إتخاذ القرارات الإستثمارية المناسبة (زبير، ٢٠١٣، ص. ٩٥).

٦. تحديد الفترة الزمنية للإستثمار :

وترجع ذلك إلى المستثمر إذا كان يريد إستثمار طويل الأجل أو قصير الأجل (القصاص، ٢٠١٤، ص. ١٠٦)

العوامل المؤثرة فى قرارات الإستثمار فى البنوك التجارية:

ورأى (أحمد ، ٢٠١٩ ، ص. ١٠٨) أن قرارات الإستثمار تتأثر بالعوامل الآتية:

١. فلسفة الإدارة : تعتبر قرارات الإستثمار من أهم القرارات التى تواجهها إدارة البنوك، لأن الإستثمارات التى توضع موضع التطبيق تحدد على المدى البعيد مستقبل البنك وسمعته المالية، وهى

- تعنى الإستراتيجية التي تحتاجها إدارة البنوك وتواجه هذه الإستراتيجية الصعوبات إذا كانت فلسفة الإدارة غير مناسبة مع الظروف التي تعمل فيها الوحدة الاقتصادية.
٢. تحليل السوق وتنبؤات المبيعات : يجب على الإدارة التنبؤ بكمية المبيعات.
٣. سلوك المنافسين : يجب أن تحدد الوحدة الاقتصادية المنافسين الرئيسيين الذين يستثمرون في نفس نشاطها.
٤. الفرص البديلة : يجب أن تواجه الإدارة الإستثمار نحو الإستخدام الأمثل الذي يعظم الأرباح في الأجل الطويل أى اختيار أنسب البدائل المتاحة.
٥. الضرائب والإستهلاك : يؤدي الإستثمار ذو القيمة الكبيرة إلى تحمل نفقة إستخدام كبيرة مما يقلل التدفق النقدي من الإستثمار والعكس صحيح.
٦. مصادر الأموال : عندما تتخذ الإدارة قرار إستثمارى فيجب عليها اختيار هيكل التمويل المناسب خاصة إذا كان التمويل طويل الأجل.
٧. رأس المال : يعنى رأس المال العامل زيادة الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة وتلجأ الوحدات الاقتصادية عادة إلى القروض طويلة الأجل أو زيادة رأس المال للمحافظة على السيولة.
٨. المخاطرة وعدم التأكد : تلازم القرارات الإستثمارية ظروف المخاطر وعدم التأكد المرتبطة بالمستقبل وبذلك تكون المشروعات الإستثمارية عرضة للتغيير تكاليف التشغيل والإيرادات وتكلفة رأس المال.

محددات الإستثمار فى البنوك التجارية

رأى (سكر، ٢٠١٨، ص. ص. ١٣٤ - ١٣٥) محددات الإستثمار كالاتى :

١. سعر الفائدة : يعتبر سعر الفائدة كلفة رأس المال المستثمر إحدى العوامل الأساسية المحددة للإستثمار وأن هنالك علاقة طردية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للإستثمار فكلما انخفض سعر الفائدة " كلفة استخدام رأس المال " كلما شجع ذلك على عملية الإقتراض وبالتالي على زيادة الإستثمار والعكس صحيح. عندما يرتفع سعر الفائدة يميل المستثمرون إلى إيداع أموالهم فى شكل مدخرات فى الشركات المصرفية بدلاً من استثمارها فى شكل مشروعات إنتاجية لقلّة المخاطرة.
٢. الكفاية الحدية لرأس المال : يقصد بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر أو العائد على رأس المال المستثمر، حيث يكون الحساب التقييم فى مجال الإستثمار دائماً وأبداً على أساس العائد الذى تحققه الوحدة النقدية المستثمرة.
٣. التقدم العلمى والتكنولوجى: أحد العوامل المحددة للإستثمار، حيث أن ظهور الآلات والمكائن الجديدة ذات الطاقة الإنتاجية العالية تدفع المنتج يعيش فى ظل سوق منافسة دائماً، وذلك بإستبدال ما لديه من آليات قديمة بالجديدة من أجل البقاء فى السوق، وأن التقدم العلمى التكنولوجى لا يقف عند هذا الحد بل يتعداه ليشمل مجالات البحث العلمى والتطوير وإيجاد طرق إنتاج جديدة أو إستخدام مواد جديدة أو أحلال عناصر جديدة محل عناصر تقليدية. ويعتبر الانفاق فى مثل هذه الحالات من أنواع الإستثمار.

٤. درجة المخاطرة : درجة المخاطرة تعتبر إحدى محددات الاستثمار لأن كل عملية إستثمارية، لابد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة ودائماً نجد أن هناك علاقة وثيقة بين درجة المخاطرة والعائد المتوقع وبين درجة المخاطرة وفترة الاستثمار.

٥. الاستثمار الاقتصادي والسياسي : يعتبر توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي في أي بلد إحدى العوامل الأساسية المحددة للاستثمار والذي قد يفوق تأثيره العوامل المادية، حيث يوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي ظروف مشجعة للاستثمار والعكس صحيح.

٦. عوامل أخرى : مدى توفر الوعي الإدخاري والاستثمارات لدى أفراد المجتمع وكذلك مدى توافر السوق المالية الفعالة النشطة كلما كان ذلك مشجعاً للإستثمار.

٧. الإئتمان المصرفي: هي مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسات الداخلية للمصارف التجارية أو المصارف المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال سواء في رأس المال العامل أو رأس المال الثابت يعتبر عاملاً محدداً ومؤثراً على الإستثمار فإن توفر القروض المصرفية تساهم في دعم وتشجيع الإستثمار والعكس في حالة تقنين القروض قد يؤدي إلى تحجيم الإستثمار.

مخاطر الإستثمار في البنوك التجارية :

تعتبر المخاطر عملية معقدة ومن الضروري دراستها وفهمها وتحديدتها في عمليات الإستثمار، ولا ينبغي إتخاذ قرار الإستثمار دون تحليل المخاطر وتعد المخاطر نقطة هامة في جمع المعلومات والبدء في تحليل مخاطر الإستثمارات وعامل الخطر الأساسي للإستثمار هو أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على القرار الإستثماري.

وهناك العديد من المخاطر في إختيار إستراتيجية الإستثمار كما تناولها : (Li, et al, 2009,

p.627

وتنقسم المخاطر إلى مخاطر منتظمة أو غير منتظمة ويطلق عليهما المخاطر الكلية :

١- المخاطر التنظيمية:

ويقصد بالمخاطر المنتظمة Systematic Risk : وهي التي تؤثر على عائد وأرباح جميع أنواع الاسهم التي تتداول في البورصة وعادة تحدث عند وقوع حدث كبير تتأثر معه السوق بأكملها مثل حدوث حرب أو حوادث طبيعية ... إلخ، ويجب على المستثمر أن يعرف مسبقاً مدى تأثر الاسهم التي يمتلكها بهذا النوع من المخاطر والتي تتأثر بها جميع الأسهم بدرجات متفاوتة.

٢- مخاطر غير المنتظمة Unsystematic Risk : وهي التي تبقى بعد طرح المخاطر المنتظمة من إجمالي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها السهم في السوق وهذا النوع من المخاطر ينتج عن أحداث معينة قد تؤثر على عوائد سهم محدد ويستطيع المستثمر حماية نفسه من هذه المخاطر عن طريق تنويع إستثماراته وبالإضافة إلى ماسبق فإن المستثمر يواجه أنواعاً أخرى من المخاطر.

التأصل الفكري لأسلوب القياس المرجعي

مفهوم القياس المرجعي :

لا يعد مفهوم القياس المرجعي مفهوماً حديثاً حيث تعتبر اليابان من أول من طبق مفهوم الأداء المقارن في بداية خمسينات القرن العشرين وذلك على أثر قيامها بإجراء العديد من الزيارات للكثير من المنظمات الغربية في محاولة للتعرف على أساليب عمل هذه المنظمات (محمد ، ٢٠١٧ ، ص.٧٢)

ويرجع تطبيق فكرة القياس المرجعي إلى شركة Xerox والتي حصلت عليها في الثمانيات والتي نجحت في استخدام هذه الأداة للتنافس وإستعادة حصتها في السوق من منافسيها الدوليين ومنذ ذلك الحين بدأت تشهد نمواً في أوائل الثمانيات و إلتزمت العديد من الشركات بتطبيق القياس المرجعي وإستخدمت هذه التقنية بنجاح وتفوق في كل الصناعات على النطاق العالمي (Soni and Kodali,2010,p.49).

عرفه (Kumar et al,2006,p.294) عملية تحديد الممارسات المتميزة وفهمها وتكيفها مع المؤسسات في أى مكان في العالم لمساعدتها على تحسين أدائها فهي شاط تطلع إلى الخارج لإيجاد أفضل الممارسات والأداء ومن ثم قياس العمليات التجارية الفعلية مقابل تلك الأهداف وتعتبر الأداة التي لتكاملها مع الأدوات الأخرى لها تأثير فعال .

وأصبح قياس الأداة أداة متزايدة الأهمية لإدارة الأداء ويمكن إستخدامها لتمكين المديرين من مراقبة وتحسين جوانب التشغيل الخاصة بهم بالرجوع إلى المنظمات الأخرى للتعلم وتعتبر أداة مهمة لإدارة الجودة الشاملة TQM (Magd,2008,p. 743)

ويرى (الصعفاني،٢٠١١، ص. ١٥) بأنه وسيلة لتحسين وتطوير الأداء ومصدر للتعلم والإبتكار من أجل ضمان استمرار عملية التحسين والتطوير وإستغلالها الإستغلال الأمثل .

كما يؤكد (النجار، ٢٠١٣، ص.١٣٦) بأنه أسلوب لإدارة التكلفة يستخدم في إختيار الاستراتيجيات بإعتباره الأسلوب الملائم لتحديد المزايا التنافسية التي قد تتمتع بها المنشأة عن طريق مقارنة النتائج المختلفة المرتبطة بإنتاج منتج / خدمة مع أفضل أداء لإنجاز هذه العملية سواء في منشآت أخرى أو في المنشأة ذاتها

وهي أداة تساعد المنظمات في التخطيط الاستراتيجي والتحليل التنافسي وتحليل العمليات وتحسينها وتطويرها التنظيمي (Shamma and Hassan,2015,p. 379)..

أهداف أسلوب القياس المرجعي

ويهدف أسلوب القياس المرجعي طبقاً ل (Magd,2008,p.p.745-746) إلى :

١. التركيز على كيفية تحسين أى منتجات / خدمات من خلال إكتشاف أفضل ممارسات .
٢. يمكن المنظمات من تقييم نقاط القوة والضعف الداخليه وتقييم المزايا النسبية لأفضل المنافسين والرانددين في مجال عمل المنظمة .
٣. تحديد أفضل الممارسات وإدماجها في خطة عمل إستراتيجيه موجه لتحقيق موقف تنافسي
٤. يساعد على تحديد الثغرات الموجودة بين الأداء الحالي والأفضل وتحقيق أفضل ممارسة من أجل حدوث التحسين

عناصر أسلوب القياس المرجعي

- ١- المقاييس الداخليه : مقارنة العمليات المماثلة داخل المنظمة الواحدة
- ٢- المقاييس التنافسية : مقارنة مع أفضل المنافسين المباشرين
- ٣- المقاييس الخارجي : يتم تجميع المعلومات الداخلية قبل مقارنتها بالمعلومات الخارجية
- ٤- المقاييس الوظيفية : مقارنة الطرق المتبعة مع الشركات المماثلة في نفس الوظيفة
- ٥- القياس العام : مقارنة عمليات العمل مع الآخرين الذين لهم أساليب عمل مبتكرة

أهمية أسلوب القياس المرجعي

- ١- تعتبر Benchmarking جزءاً مكماً للإستخدام أسلوب Kaizen cost التحسين المستمر لأغراض تحقيق التحسين المستمر في أداء العمليات التجارية والوصول إلى إمكانية لتحديد فرص التحسين المستمر (النجار، ٢٠١٣، ص. ١٣٥)
- ٢- يوفر أسلوب القياس المرجعي لتحسين الأداء المسار التنفيذي للأهداف المنشودة من نظم المحاسبة الإدارية مثل TQM- KC-TC-JIT- BSC (الهجان ، ٢٠١٧ ، ص. ٥٣٥)
- ٣- يعتمد نجاح أعمال المنظمات على عمليات التخطيط التي يتم توجيهها نحو تحقيق أهداف محددة تقود أداء هذه المنظمات إلى مستويات تفوق منافسيها (محمد ، ٢٠١٧ ، ص. ٧٦)
- و عرض كلاً من (Soni and Kodali, 2010, p. 49) أنه يوفر إطار للعمل ليس فقط تدريجي ولكن أيضاً قفزات نوعيه في التحسين .، ويوفر نهجاً منظماً لتحقيق الأهداف المرتبطة بالرؤية الشاملة للمنظمة وبالرغم من أهمية القياس المرجعي إلا أن (Taschner, 2016,p. 1782) يرى أنه قد يفشل بسبب :

- ١- نقص الموارد داخل الشركة
- ٢- عدم وجود شركاء مناسبين لقياس الأداء
- ٣- عدم الحصول على المعلومات المرجعيه
- ٤- عدم التزام الإدارة داخل المنظمة
- ٥- عدم معرفة كيفية تخطيط وإجراء مقاييس المقارنه
- ٦- عدم التأكد من شأن قابلية المقارنة بين المنظمات

المعلومات التي يوفرها أسلوب القياس المرجعي في ترشيد القرارات

١. توفير معلومات عن مواطن الضعف في أداء المنشأه مقارنة بالمنافسين وإدخال تحسينات جوهرية وتحقق التميز في السوق التنافسي .
٢. يساعد في توفير معلومات للإدارة تساعدها في صنع وإتخاذ القرار الإداري حيث يساعد على مراقبة الإستراتيجيات وتوفير العديد من مؤشرات الأداء الداخليه والخارجيه ، وكذلك إختيار الاستراتيجيه المناسبه في ضوء ظروف المنشأه ومواردها وكيفيه إتخاذ القرار الاستراتيجي .

٣. يوفر معلومات تساعد في التخطيط الاستراتيجي من خلال الإتماد على المعرفة المكتسبة من المنشآت المتميزة عالمياً وفهم كيفية وضع وتحديد الأهداف الاستراتيجية وترتيبها طبقاً لظروف المنشأة داخلياً وخارجياً .

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية لهذا البحث إلى اختبار فرض البحث من خلال تحليل آراء الأكاديمين وموظفي قسم الإستثمار و المدراء الماليين وأعضاء مجلس الإدارة لمجموعة من البنوك التجارية وذلك بهدف معرفة أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي في ترشيد قرارات الإستثمار في البنوك التجارية المصرية .

فرض الدراسة الميدانية:

لا يوجد أثر لاستخدام أسلوب القياس المرجعي في ترشيد قرارات الإستثمار في البنوك التجارية المصرية

مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

مجتمع الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك التجارية المصرية

عينة الدراسة : وتتمثل عينة الدراسة في أربع فئات أساسية على النحو التالي:

المجموعة الأولى: تتمثل في عينة عشوائية من موظفي إدارة الإستثمار العاملين في البنوك التجارية المصرية

المجموعة الثانية: تتمثل في عينة عشوائية من المديرين الماليين العاملين في البنوك التجارية المصرية

المجموعة الثالثة: تتمثل في عينة عشوائية من أعضاء مجلس الإدارة في البنوك التجارية المصرية

المجموعة الرابعة: تتمثل في عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ذو الخبرة في مجال البنوك التجارية .

أسباب اختيار العينة:

١- الفئة الأولى : موظفي إدارة الإستثمار بإعتبارهم الإدارة المسؤولة عن وضع إستراتيجيه الإستثمار ومراقبه الإستثمارات المحتملة وتقييم الأهداف الماليه من الإستثمار وموقفة من المخاطر وبالإضافة إلى توفير المعلومات لمساعدته متخذى القرار .

٢- الفئة الثانية : المدير المالي وهو يلعب دوراً أساسياً في إتخاذ القرار حيث يقدم النصيحة بخصوص الأنشطة الإستثمارية وإقتراح الإستراتيجيات التي على البنك إتخاذها

٣- الفئة الثالثة : أعضاء مجلس الإدارة هي الركيزة الأساسية في عملية صنع القرار داخل البنك وتعنى بمسؤوليه القيادة والإشراف على البنك مع التأكد من تطبيق ونجاح استراتيجيته بهدف تحقيق عائد ثابت ومستمر لمساهمييه والعمل على تحقيق الأداء المالي المتميز والعمل على تبنى منظومة إبتكاريه بوضع الإستراتيجيات والإشراف على مستوى المخاطر كما أن موافقتها هي الأساس لإعتماد وتطبيق الأساليب الحديثة في المجال المحاسبي والإدارى .

٤- الفئة الرابعة : الأكاديميون ممثله في أعضاء هيئة التدريس بإعتبارهم المهتمين بدراسه وتقييم نظم التكاليف الحديثة ومحاسبة البنوك

وبالتالى تم تطبيق الدراسة الحاليه على المراكز الرئيسية للبنوك التجارية فى مصر وعددهم (٣٨) بنكاً وفقاً للتقرير الصادر عن البنك المركزى أغسطس لعام ٢٠٢٠ وتمثلت عينة الدراسة فى (٢٤) بنكاً من المقيدى وغير المقيدى فى بورصة الأوراق الماليه المصريه وتمثلت عينة الدراسة فى البنوك التاليه:

١	البنك الأهلى المصرى	١٣	بنك البركة مصر
٢	بنك التعمير والإسكان	١٤	البنك المصرى لتنمية الصادرات
٣	البنك العربى	١٥	المصرف المتحد
٤	بنك الشركة المصرفيه العربيه SAIB	١٦	البنك التجارى وفا بنك
٥	البنك الأهلى المتحد	١٧	بنك الكويت الوطنى
٦	البنك العربى الإفريقي	١٨	بنك الإستثمار العربى
٧	البنك التجارى الدولى CIB	١٩	بنك إسكندريه
٨	بنك أبوظبى التجارى	٢٠	البنك الزراعى المصرى
٩	بنك قناة السويس	٢١	ميد بنك (مصر إيران للتنمية سابقاً)
١٠	بنك بلوم	٢٢	بنك عوده
١١	بنك مصر	٢٣	بنك المشرق
١٢	بنك كريدى أجريكول	٢٤	سيتى بنك

حيث أنه قد تم توزيع العينة المقدر حجمها عدد (١٩٠) استمارة استبيان على الأطراف المعنية على النحو التالي :

فئات عينة البحث وحجم استمارات الاستبيان المرسله والمستلمة القابلة للتحليل الاحصائى كما هو مبين بالجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١) فئات عينة البحث وحجم استمارات الاستبيان المرسله والمستلمة القابلة للتحليل الاحصائى

فئات العينة	الإستمارات المرسله		الإستمارات المستلمة		المستبعده	الصالحه للتحليل الإحصائى	
	العدد	النسبه	العدد	النسبه		العدد	النسبه
موظفى إدارة الإستثمار	٦٠	٣١,٦%	٥٧	٣٠%	٥	٥٢	٢٧,٤%
مدير مالى	٤٠	٢١,٠٥%	٣٩	٢٠,٥%	٣	٣٦	١٨,٩%
أكاديمين	٥٠	٢٦,٣%	٤٥	٢٣,٧%	٢	٤٣	٢٢,٦%
أعضاء مجلس الإدارة	٤٠	٢١,٠٥%	٣٦	١٨,٩%	٤	٣٢	١٦,٨%
الإجمالى	١٩٠	١٠٠%	١٧٧	٩٣,١٥%	١٤	١٦٣	٨٥,٨%

كيفية تصميم أداة البحث

قامت الباحثة بطرح محتويات الدراسة الميدانسه للدراسه من خلال قائمة استبيان كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسه من خلال الإعتماد على طرح مجموعه من الأسئلة التى تكونت لدى الباحثة بعد الإنتهاء من الدراسه النظرية لموضوع الدراسه ، وقد حاولت الباحثة مراعاة الدقة قدر الإمكان عند صياغة الأسئلة وكانت قائمة الإستبيان على النحو التالي :

- ١- الحصول على معلومات خاصة بأفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بالمؤهل العلمي والوظيفه الحاليه وعدد سنوات الخبره
- ٢- توضيح بعض المصطلحات الخاصة بموضوع الدراسة .
- ٣- توضيح الأسئلة في قائمة الإستبيان من خلال:
 - أ- أسئله مغلقة والإجابيه عنها (بنعم أو لا) وقد إحتوت على سؤال مفردات العينه عن أسباب إجابيه مفردات العينه ب (نعم أو لا) وذلك للإستفاده من تلك الأراء في نتائج وتوصيات الدراسة .
 - ب- أسئله فنويه من خلال الإعتماد على مقياس ليكرت الخماسي Likert Scale وتم وضع أوزان ترجيحيه للإجابات تبدأ من (٥ : ١) كما يلي :

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
الوزن الترجيحي	٥	٤	٣	٢	١

- وانقسمت أسئله قائمة الإستبيان المبنيه على مقياس ليكرت الخماسي إلى محورين هما :
- المحور الأول: يحتوى على الأسئلة التي تناولت أسلوب القياس المرجعي (BM) كمتغير مستقل وأثره على ترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية .
 - المحور الثاني : يحتوى على الأسئلة التي تناولت ترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية كمتغير تابع.
 - كما تم الإعتماد أيضاً على أسلوب المقابلات الشخصية مع مفردات العينه محل الدراسة.

التحليلات الإحصائية التي تم استخدامها:

لكي تتمكن الباحثة من إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية قامت الباحثة بإستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) Version 26 (Statistical Package for Social Sciences)، وتم تحليل بيانات الدراسة وإختبار صحة الفروض الإحصائية من خلال الأساليب والإختبارات التاليه :

- ١- النسب المئوية والتكرارات : لإجابات الأفراد المستقصى عنهم حول الوظيفه والمؤهلات الدراسية وعدد سنوات الخبره والأسئله المغلقة .

٢- أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis

٣- إختبار ألفا كرونباخ (Cronbach 's Alpha): لتحديد مصداقيه ومدى الإعتماد على المقاييس المستخدمة في الدراسة ، كما يحدد قوة الارتباط بين إجابات كل فقرة وإجابات كل فقرات الإستماره الكليه .

٤- أسلوب التحليل العاملي التفسيري أو الإستكشافي: Exploratory Factor Analysis(EFA)

- ٥- الإحصاء الوصفي : المقاييس الإحصائية الوسط الحسابي والانحراف المعياري .
- ٦- إختبار أسلوب الإنحدار البسيط (Simple Regression Analysis) : لإختبار فروض للدراسه وقدرته على بيان أثر العلاقة بين المتغيرات المستقله على المتغير التابع ولمعرفه نوع ودرجة العلاقة .

٧- تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) : لإختبار مدى وجود فروق معنوية بين متوسطات أكثر من مجتمعين التحليل الاحصائي للدراسة واختبارات فرض الدراسة: التحليلات الاحصائية للدراسة الميدانية:

أ- تقييم الإعتدادي (إختبار الثبات باستخدام إختبار ألفا كرونباخ):

وللتأكد من درجة الإعتدادي في قائمة الإستبيان في الدراسة تم استخدام حساب معامل ألفا كرونباخ، بإعتباره أكثر أساليب تحليل الإعتدادي دلالة في تقييم درجة الارتباط الداخلي بين الإجابات على أسئلة قائمة الإستبيان وتتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ من (٠ إلى ١) ويتم الحكم على ثبات قائمة الإستبيان إذا كانت قيمة معامل ثبات ألفا كرونباخ تزيد عن ٠,٦ أي بنسبة ٦٠٪.

وفيما يلي نتناول درجة الاتساق الداخلي في قائمة الإستبيان وذلك بهدف تقليل أخطاء القياس العشوائية ، وزيادة درجة الثبات والمصداقية في قائمة الإستبيان المستخدمه في الدراسة الحاليه وكانت كالاتي:

- ١- تقييم درجة الإعتدادي في عبارات المجموعة الأولى والتي تهدف للتعرف على تأثير المعلومات التي يوفرها أسلوب أسلوب القياس المرجعي في ترشيد قرارات الإستثمار في البنوك التجاريه .
 - ٢- تقييم درجة الإعتدادي في عبارات المجموعة الثانية والتي تهدف للتعرف على تأثير تكامل المعلومات التي توفرها أدوات إدارة التكلفة في ترشيد قرارات الإستثمار في البنوك التجاريه . ويمكن عرض معامل ثبات ألفا كرونباخ من خلال الجدول رقم (٢) كما يلي .
- الجدول رقم (٢) معامل الثبات لألفا كرونباخ (مخرجات تحليل الإعتدادي)

المتغيرات	عدد الأسئلة	معامل ألفا كرونباخ (معامل الثبات)	الجذر التربيعي (معامل الصدق)
أسلوب القياس المرجعي	٨	,٩٢٦	,٩٦٢
ترشيد قرارات الإستثمار	٥	,٧٨٢	,٨٨٤

واتضح من الجدول رقم (٢) ما يلي :

- ١- أنه يمكن الإعتدادي على عدد(٨) أسئلة متعلقة بالمتغير المستقل (أسلوب القياس المرجعي) وأن معامل ثبات تلك الأسئلة للمتغير الثالث يمثل ٩٢,٦٪ أي أن المتغير المستقل ثابت بدرجة عاليه ويمثل معامل الصدق ٩٦,٢٪.
- ٢- أنه يمكن الإعتدادي على عدد(٥) أسئلة متعلقة بالمتغير التابع ترشيد قرارات الإستثمار في البنوك التجارية وأن معامل ثبات تلك الأسئلة يمثل ٧٨,٢٪ أي أن المتغير التابع ثابت بدرجة عاليه ويمثل معامل الصدق ٨٨,٤٪.

تقييم صدق المقاييس Validity Assessment :

أ- نتائج التحليل العاملي لقائمة الاستبيان (أسلوب القياس المرجعي)

اظهرت نتائج إختبار Bartlett's أن قيمته تساوي (٩٦٠,٤١٩) وهي قيمة كبيرة ومستوى معنوية (٠,٠٠٠) أي لا توجد ارتباطات معنويه على الأقل بين بعض المتغيرات الخاضعة للاختبار والمتعلقة بقياس التكلفة تكفي لاستخدام التحليل العاملي ونلاحظ ان قيمة Kaiser-Meyer-Olkin

(KMO) تساوى (٨٥٧) ، وهى قيمة مقبولة حيث أن الحد الأدنى لتلك القيمة (٦٠) ، وهذا يعنى أن القياس مناسب كما هو موضح بالجدول رقم (٣)

يوضح الجدول رقم (٣) نتائج إختبار Bartlett's قائمة الاستبيان "أسلوب القياس المرجعي "

أسلوب القياس المرجعي		
KMO قياس جوده التحليل		
.857		
960.419	مربع كا	Bartlett's إختبار
.000	Sig.	

ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج التحليل العاملى لقائمة الاستبيان "القياس المرجعي " والمكونه من (٨) عبارات كما يلي :

جدول رقم (٤) يوضح العوامل المستخرجة بعبارات أسلوب القياس المرجعي

العامل	عبارات قائمة الاستبيان الخاصة أسلوب القياس المرجعي	م
1		
.870	يوفر أفضل أداء معلومات عن مواطن الضعف فى الأداء الحالى و المجالات الحرجه التى تظهر بأداء غير مرضيا مقارنة بأداء المنافسين.	١
.867	أفضل أداء يوفر معلومات عن العمليات التشغيلية ومستويات الجوده وأنظمة التكاليف المتعلقة بالمنافسين الخارجيين	٢
.854	يعمل أفضل أداء على زيادة الوعى العام المتعلق بالتكلفه وأداء الخدمات وعلاقتها بالمنافسين	٣
.847	يعمل أفضل أداء على تحديد الممارسات التى يمكن الإستفاده منها وتنفيذها من قبل البنك فى ظل الهدف الأساسى لتحسين الأداء.	٤
.816	يساهم أفضل أداء فى تحسين الأداء المالى للبنك.	٥
.788	يقوم البنك بترتيب مؤشرات أفضل أداء حسب المرتبه الأفضل مقارنة بالمنافسين.	٦
.774	يعمل أفضل أداء على توفير مميزات ذات أهميه للأداء قد تكون غير منفذه بصورة دائمه من قبل الإدارة العليا فى البنك.	٧
.677	يراعى مشاركة العاملين فى وضع المؤشرات والمعايير.	٨
66,227	نسبه التباين التى تم تفسيرها لكل عامل مستخرج	
66,227	النسبه التجميعيه لجميع العوامل المستخرجة	

بناء على مخرجات أسلوب التحليل العاملى تم استخراج عامل رئيسى من أبعاد قائمة الاستبيان الكلى الخاضعة للاختبار الذى يمثل المتغيرات الاصلية فى قائمة الاستبيان والمتعلقه بأسلوب القياس المرجعي والتي تشمل على عامل و (٨ متغيراً) ، وبلغت نسبة التباين الكلى والتي تفسرها تلك العوامل (٦٦,٢٢٧٪) ويشكل العامل على أساس معاملات التحميل والتي تقرر أن تكون (٥٠,٥٠) أو أكثر لأى متغير بشرط أن يكون التحميل على عامل واحد فقط. وفى ضوء تلك النتائج ساهم هذا العامل فى تفسير حوالى ٦٦,٢٢٧٪ من التباين الكلى فى البيانات الاصلية التى خضعت للتحليل ، وبالتالي فإن هذه النتيجة تشير إلى نجاح أسلوب تحليل العوامل فى استخراج العوامل الرئيسية فى البيانات الخاضعة للتحليل كما موضح بالجدول رقم (٤).

ب- نتائج التحليل العاملي لقائمة الاستبيان (ترشيد القرارات الاستثمارية)

اظهرت نتائج اختبار Bartlett's أن قيمته تساوي (305,957) وهي قيمة كبيرة ومستوى معنوية (0,000) أى لا توجد ارتباطات معنوية على الأقل بين بعض المتغيرات الخاضعة للاختبار والمتعلقة بقياس التكلفة تكفى لاستخدام التحليل العاملي ونلاحظ ان قيمة Kaiser-Meyer-Olkin (KMO) تساوي (0,708) وهي قيمة مقبولة حيث أن الحد الأدنى لتلك القيمة (0,60) وهذا يعنى أن القياس مناسب كما هو موضح بالجدول رقم (5)

يوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار Bartlett's قائمة الاستبيان "ترشيد القرارات الاستثمارية"

ترشيد القرارات الاستثمارية		
0.708	قياس جودة التحليل KMO	
305.957	مربع كا ²	Bartlett's اختبار
0.000	Sig.	

ويوضح الجدول رقم (6) نتائج التحليل العاملي لقائمة الاستبيان "ترشيد القرارات الاستثمارية" والمكونه من (5) عبارات كما يلي :

جدول رقم (6) يوضح العوامل المستخرجة بعبارات ترشيد القرارات الاستثمارية

العامل	عبارات قائمة الاستبيان الخاصة بترشيد القرارات الاستثمارية	م
1		
0.848	يتطلب فهم عملية اتخاذ القرار الاستثماري تحديد العوامل المؤثرة في العمليه	1
0.804	الإعتماد على الخبرات السابقة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية	2
0.804	تلعب جودة المعلومات دوراً مهماً في ترشيد القرارات الاستثمارية	3
0.674	عند اتخاذ القرارات الاستثمارية يجب مراعاة وضع الإستراتيجية الملائمة له	4
0.544	تحديد الهدف من الاستثمار لكي يكون القرار الاستثماري رشيد	5
55,268	نسبه التباين التي تم تفسيرها لكل عامل مستخرج	6
55,268	النسبه التجميعيه لجميع العوامل المستخرجة	7

بناء على مخرجات أسلوب التحليل العاملي تم استخراج عامل رئيسي من أبعاد قائمة الاستبيان الكلى الخاضعة للاختبار والذي يمثل المتغيرات الاصلية في قائمة الاستبيان والمتعلقه بترشيد القرارات الاستثمارية والتي تشمل على عامل و (5 متغيراً)، وبلغت نسبة التباين الكلى والتي تفسرها تلك العوامل (55,268%) ويشكل العامل على أساس معاملات التحميل والتي تقرر أن تكون (0,50) أو أكثر لأى متغير بشرط أن يكون التحميل على عامل واحد فقط. وفي ضوء تلك النتائج ساهم هذا العامل في تفسير حوالى 55,268% من التباين الكلى في البيانات الاصلية التى خضعت للتحليل ، وبالتالي فإن هذه النتيجة تشير إلى نجاح أسلوب تحليل العوامل فى استخراج العوامل الرئيسية فى البيانات الخاضعة للتحليل كما موضح بالجدول رقم (6)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يتناول هذا الجزء من التحليل الاحصائي عرض نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمجموعة الأسئلة المغلقة وكذلك لمتغيرات الدراسة وذلك بهدف توضيح الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة

والتي تتضمن الخصائص الأساسية مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري والجداول التكرارية كما يلي :

١- التكرارات والنسب المئوية لمحور الأسئلة المغلقة

الجدول رقم (٧) يوضح النسب المئوية لتكرار الأسئلة المغلقة

النسبة المئوية	التكرارات	العبارة	
١.٢٢%	٣٦	لا	١- هل يتم استخدام أساليب أدوات إدارة التكلفة في منظمته؟
٩.٧٧%	١٢٧	نعم	
٪١٠٠	١٦٣	الإجمالي	
٢.٢٠%	٣٣	لا	٢- هل يتم استخدام مصادر بيانات داخلية وخارجية في إعداد تقارير المحاسبة الإدارية التي تتعلق بالقرارات الاستثمارية؟
٨.٧٩%	١٣٠	نعم	
٪١٠٠	١٦٣	الإجمالي	
٧.١٤%	٢٤	لا	٣- هل تؤثر أدوات إدارة التكلفة بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية؟
٣.٨٥%	١٣٩	نعم	
٪١٠٠	١٦٣	الإجمالي	
٢.٢٨%	٤٦	لا	٤- هل الاعتماد على معدل العائد على الاستثمار في تقييم المفاضلة بين البدائل لا يعطي مؤشراً كافياً؟
٨.٧١%	١١٧	نعم	
٪١٠٠	١٦٣	الإجمالي	
٩.٢٠%	٣٤	لا	٥- هل يتم تعديل المحافظ الاستثمارية من وقت لآخر بناء على المعلومات المالية والغير مالية المتجددة؟
١.٧٩%	١٢٩	نعم	
٪١٠٠	١٦٣	الإجمالي	
٢.٢٥%	٤١	لا	٦- هل تعمل أدوات إدارة التكلفة على دعم تطوير مراحل تقييم القرارات الاستثمارية؟
٨.٧٤%	١٢٢	نعم	
٪١٠٠	١٦٣	الإجمالي	

٢- الإحصاء الوصفي لأراء الأفراد المستقصى منهم حول أسئلة متغيرات الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي Likert Scale

قامت الباحثة باستخدام الإحصاء الوصفي باستخدام الوسط الحسابي (كمقياس للنزعه المركزيه) والانحراف المعياري (كمقياس للتشتت) ، وتم تفسير قيم الوسط الحسابي كما يلي :

عدد فئات مقياس ليكرت الخماسي = ٥ فئات

أكبر قيمه = ٥ أقل قيمة = ١

المدى = أكبر قيمه - أقل قيمة = ٥-١= ٤

طول الفئة = المدى / عدد الفئات = ٤/٥= ٠.٨٠

وبالتالي يكون تفسير قيمة الوسط الحسابي بالجدول رقم (٨) كما يلي :

الجدول رقم (٨) تفسير قيم الوسط الحسابي

قيم الوسط الحسابي	التفسير
من ١ إلى أقل من ١,٨	غير موافق إطلاقاً
من ١,٨ إلى أقل من ٢,٦	غير موافق
من ٢,٦ إلى أقل من ٣,٤	محايد
من ٣,٤ إلى أقل من ٤,٢	موافق
من ٤,٢ إلى أقل من ٥	موافق تماماً

أ- الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل (أسلوب القياس المرجعي):

وتتضمن العبارات المرتبطة أسلوب القياس المرجعي والتي تهدف للتعرف على تأثير أسلوب القياس المرجعي في ترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية كما هو موضح بالجدول رقم (٩) كالتالي:

الجدول رقم (٩) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسلوب القياس المرجعي

عبارات المتغير المستقل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
١- يعمل أسلوب القياس المرجعي على توفير مميزات ذات أهمية للاداء قد تكون غير منفذه بصوره دائمه من قبل الإدارة العليا في البنك	4.25	.765	موافق تماماً
٢- يعمل أسلوب القياس المرجعي على زيادة الوعي العام المتعلق بالتكلفه واداء الخدمات وعلاقتها بالمنافسين.	4.37	.728	موافق تماماً
٣- يعمل أسلوب القياس المرجعي على تحديد الممارسات التي يمكن الإستفادة منها وتنفيذها من قبل البنك في ظل الهدف الأساسي لتحسين الأداء.	4.37	.738	موافق تماماً
٤- أسلوب القياس المرجعي يوفر معلومات عن العمليات التشغيلية ومستويات الجودة وأنظمة التكاليف المتعلقة بالمنافسين الخارجيين.	4.38	.803	موافق تماماً
٥- يوفر أسلوب القياس المرجعي معلومات عن مواطن الضعف في الاداء الحالي و المجالات الحرجه التي تظهر بأداء غير مرضياً مقارنة بأداء المنافسين.	4.26	.808	موافق تماماً
٦- يساهم أسلوب القياس المرجعي في تحسين الاداء المالي للبنك.	4.33	.778	موافق تماماً
٧- يقوم البنك بترتيب مؤشرات أسلوب القياس المرجعي حسب المرتبه الأفضل مقارنة بالمنافسين.	4.36	.752	موافق تماماً
٨- يراعى أسلوب القياس المرجعي مشاركة العاملين في وضع المؤشرات والمعايير.	4.37	.794	موافق تماماً
الإجمالي	4.336	.770	موافق تماماً

اتضح من الجدول (٩) أن آراء العينة أظهرت اتجاه بالموافقة تماماً على أن المعلومات التي يوفرها أسلوب القياس المرجعي من شأنه أن يؤثر في ترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية وذلك بمتوسط حسابي (٤,٣٣٦) وانحراف معياري (٠,٧٧٠).

ب- الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (ترشيد القرارات الإستثمارية):

وتتضمن العبارات التي توضح ترشيد القرارات الاستثمارية في البنوك التجارية كما هو موضح بالجدول رقم (١٠) كالتالي:

الجدول رقم (١٠) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري (ترشيد القرارات الإستثمارية)

الإتجاه العام	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	عبارات المتغير التابع
موافق تماماً	.738	4.44	١- يتطلب فهم عملية إتخاذ القرار الإستثماري تحديد العوامل المؤثرة في العمليه
موافق تماماً	.620	4.56	٢-الإعتماد على الخيرات السابقة عند إتخاذ القرارات الإستثمارية
موافق تماماً	.655	4.32	٣-تلعب جودة المعلومات دوراً مهماً في ترشيد القرارات الإستثمارية
موافق	.739	4.17	٤- عند إتخاذ القرارات الإستثمارية يجب مراعاة وضع الإستراتيجية الملائمة له
موافق تماماً	.764	4.31	٥-تحديد الهدف من الإستثمار لكي يكون القرار الإستثماري رشيد
موافق تماماً	.703	4.36	الإجمالي

اتضح من الجدول رقم (١٠) أن آراء العينة أظهرت أتجاه بالموافقة تماماً على العبارات الخاصة بترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك التجارية وذلك بمتوسط حسابي (٤,٣٦) وانحراف معياري (٠,٧٠٣).

تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفروض:

في هذا الجزء من التحليل الاحصائي استخدم الباحثون اختبار أسلوب تحليل الانحدار البسيط يستخدم هذا التحليل لمعرفة وتحديد أثر المتغير المستقل على المتغير التابع وفي هذه الدراسة سوف يتم اختبار فرض الدراسة الذي ينص على أنه " لا يوجد أثر لاستخدام أسلوب القياس المرجعي في ترشيد قرارات الإستثمار في البنوك التجارية المصرية " كما يلي :

١- اختبار فرض الدراسة في صورته العدمية:

" لا يوجد أثر لإستخدام أسلوب القياس المرجعي (BM) في ترشيد قرارات الإستثمار في البنوك التجارية المصرية "

ولإثبات صحة هذا الفرض أو عدم صحته قامت الباحثة باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط عند مستوى معنوية ٥٪، ويمكن للباحثة بيان أثر إستخدام أسلوب القياس المرجعي على ترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك التجارية من خلال الجدول رقم (١١) كالتالي :

الجدول رقم (١١) نوع ودرجة العلاقة بين إستخدام أسلوب القياس المرجعي وترشيد قرارات الإستثمار في البنوك(مخرجات تحليل الانحدار البسيط)

معامل الإرتباط (R)	معامل الإنحدار	أثر إستخدام أسلوب القياس المرجعي على ترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك التجارية
٥٣٩.	٦٠٦.	أسلوب القياس المرجعي
٥٧٩,١٨٨		قيمة (F) المحسوبة
١٦٢/١٦١/١		درجات الحرية
٥٪		مستوي الدلالة
٠٠٠,		Sig

واتضح من الجدول رقم (١١) الأتي :

١- صلاحية النموذج المستخدم في توضيح تأثير استخدام أسلوب القياس المرجعي (متغير مستقل) على ترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك التجارية (كمتغير تابع) حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٨٨,٥٧٩) عند مستوى معنوية (٥٪)، مما يعنى وجود علاقة جوهريّة بين المتغيرين عند مستوى معنوية (٥٪).

٢- هناك علاقة ذو دلالة إحصائية بين استخدام أسلوب القياس المرجعي وترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك التجارية وهي علاقة طردية حيث أن إشارات جميع قيم معاملات الإنحدار موجبة وهي تمثل حوالى ٧٣,٤٪ وفقاً لمعامل الارتباط .

٣- يتضح من معامل التحديد البالغ قيمته (٥٣٩). أن استخدام أسلوب القياس المرجعي يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك التجارية بنسبه قدرها (٥٣,٩٪) أما باقى النسب ترجع لعوامل أخرى لم يتم إدراجها في التحليل .

٤- وبناء على ما سبق فقد تقرر رفض الفرض العدم السابق وقبول الفرض البديل القائل

"يوجد أثر لإستخدام أسلوب القياس المرجعي في ترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك التجارية "

تحليل التباين الأحادى One Way ANOVA:

قامت الباحثة بإستخدام هذا التحليل معنوية الفروق بين موظفى إدارة الإستثمار و المديرين الماليين وأعضاء مجلس الإدارة والأكاديمين كما يلي :

١- تحليل التباين الأحادى للعناصر المرتبطة بأسلوب القياس المرجعي :

الجدول رقم (١٢) أسلوب القياس المرجعي من مخرجات تحليل التباين

القرار	مستوى الدلالة	ف	متوسط المربعات	درجات الحريه	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير
غير معنوى	,٢٧٣	١,٣١٠	,٥١٠	٣	١,٥٢٩	بين المجموعات	أسلوب القياس المرجعي
			,٣٨٩	١٥٩	٦١,٨٤٤	داخل المجموعات	
				١٦٢	٦٣,٣٧٣	الكلى	

اتضح من الجدول السابق رقم (١٢) لدراسة الوظيفة الحاليه على أسلوب القياس المرجعي وذلك عند مستوى معنويه (٥,٠) نجد أنها غير ذات دلالة إحصائية حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية مما يعنى عدم وجود إختلافات ذات دلالة جوهريه بين أصحاب الوظائف المختلفه .

٢- تحليل التباين الأحادي للعناصر المرتبطة بترشيد القرارات الإستثمارية :

الجدول رقم (١٣) ترشيد القرارات الإستثمارية من مخرجات تحليل التباين

القرار	مستوى الدلالة	ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير
غير معنوي	,٢٢٤	١,٤٧٣	,٣٨٨	٣	١,١٦٥	بين المجموعات	ترشيد القرارات الإستثمارية
			,٢٦٤	١٥٩	٤١,٩١١	داخل المجموعات	
				١٦٢	٤٣,٠٧٦	الكلية	

اتضح من الجدول السابق رقم (١٣) لدراسة الوظيفة الحالية على ترشيد القرارات الإستثمارية وذلك عند مستوى معنويه (٠,٠٥) نجد أنها غير ذات دلالة إحصائية حيث قيمة مستوى المعنوية أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية مما يعنى عدم وجود إختلافات ذات دلالة جوهريه بين أصحاب الوظائف المختلفة

خلاصة ونتائج وتوصيات البحث والبحوث المستقبلية: خلاصة ونتائج البحث

استهدف البحث محاولة التعرف على أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي فى ترشيد قرارات الإستثمار فى البنوك التجارية المصرية وقد حاول البحث تحقيق هذا الهدف وفيما يلي عرض لأهم نتائج الدراسة النظرية والميدانية للبحث:

أ- نتائج الدراسة النظرية للبحث :

١- المداخل التقليدية لقياس التكاليف تعتبر قاصرة عن مواجهة التحديات الخاصة بالمنافسة ولا تتلائم مع ظروف وخصائص بيئة الأعمال الحديثة .

٢- أكدت الدراسة النظرية على أهمية استخدام أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة ، حيث يمكن تحقيق العديد من المزايا لتوفير بيانات ومعلومات تكاليفية دقيقة وملائمة ويمكن الإعتماد على نتائجها فى العديد من المجالات المرتبطة بإدارة التكلفة من تخطيط ورقابة وتقييم للأداء وإتخاذ القرارات الإدارية ، ومن هذه الأساليب أسلوب القياس المرجعي وغيره من أدوات إدارة التكلفة .

٣- يعمل أسلوب القياس المرجعي على تحسين الأداء ويعتبر جزءاً مكملاً لأسلوب التحسين المستمر .

٤- إن القياس المرجعي يختلف عن تقييم الأداء بمفهومه التقليدى حيث يركز تقييم الأداء على ما تم عمله ومقارنة نتائج المحققة بالمستهدف، بينما يركز القياس المرجعي على العمليات والممارسات وتوضيح الفجوة فى اداء البنك بأفضل المنافسين له .

٥- يعمل القياس المرجعي على تحسين التخطيط الاستراتيجي كجزء أساسى من نظام الإدارة الاستراتيجية للبنك .

٦- يوفر القياس المرجعي معلومات للإدارة تساعدها فى عملية إتخاذ القرارات الإستثمارية حيث يساعد على مراقبة الإستراتيجيات وتوفير العديد من مؤشرات الأداء الداخليه وأيضاً فى إختيار الإستراتيجية المناسبة لتخاذ القرارات الإستثمارية .

٧- أنه كلما زادت كفاءة إدارة أدوات إدارة التكلفة ومقاييس الأداء الاستراتيجي كلما ساهم ذلك في توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للإدارة الإستراتيجية .

ب- نتائج الدراسة الميدانية للبحث

أ- النتائج التي توصلت إليها الدراسة بناءً على الأسئلة المغلقة :

١- تطبيق بعض البنوك لبعض أدوات إدارة التكلفة مثل أسلوب التحليل الاستراتيجي للتكلفة - أسلوب التكلفة المستهدفة - أسلوب القياس المرجعي - SWOT- تحليل سلسلة القيمة .

٢- تؤثر أدوات إدارة التكلفة بشكل كبير في مراحل إتخاذ القرارات الإستثمارية لدراسة تأثير ذلك على مستوى الأداء وجودته وتأثيره على ربحية البنك .

٣- لا تعتمد البنوك على معدل العائد على الإستثمار فقط عند المفاضلة بين البدائل الإستثمارية بل تعتمد على عوامل أخرى مثل درجة المخاطرة المرتبطة بالإستثمار ودرجة تأثير ذلك الإستثمار على أنشطة البنك في المستقبل وإرتباطه بمستوى الأداء

٤- يعتمد متخذى القرارات الإستثمارية على المعلومات الماليه والغير ماليه التي توفرها أدوات إدارة التكلفة عند إتخاذ القرار الإستثماري مثل معلومات عن البدائل الإستثمارية ومعلومات عن المنافسين والتوقعات المستقبلية ومعدلات العائد على الإستثمار المستهدف في إطار الخطة الإستراتيجية للبنك.

٥- تعمل أدوات إدارة التكلفة على دعم تطوير مراحل تقييم القرارات الإستثمارية وذلك من خلال توفير معلومات البيئة الداخليه والخارجية ومعلومات تكاليفية ملائمة لمواكبه التطورات في بيئة إتخاذ القرار ، ووجود سياسة مرنة لإدارة أدوات إدارة التكلفة بما يتناسب مع متغيرات السوق والبيئية و الإقتصادية بما يواكب وجود خطة استراتيجية مرنة لمواجهة التغيرات .

٦- يعتمد القرار الإستثماري على العلاقة بين التكلفة والعائد وحيث أن تعد أدوات إدارة التكلفة تعمل على خفض التكلفة فهي تعد من أولى مراحل الإستثمار.

ب- النتائج التي توصلت إليها الدراسة بناءً على مخرجات التحليل الإحصائي لبرنامج (SPSS):

١- تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى رفض الفرض البحثي العدمي القائل " لا يوجد أثر لإستخدام القياس المرجعي في ترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك التجارية "، حيث أن :

- تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستخدام أسلوب القياس المرجعي وترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك التجارية وهي علاقة طردية حيث أن إشارات جميع قيم معاملات الإنحدار موجبة وهي تمثل حوالى ٤, ٧٣٪ وفقاً لمعامل الارتباط .

- يتضح من معامل التحديد البالغ قيمته (٥٣٩) أن إستخدام أسلوب القياس المرجعي يساهم في ترشيد القرارات الإستثمارية في البنوك التجارية بنسبه قدرها (٥٣,٩٪) أما باقى النسب ترجع لعوامل أخرى لم يتم إدراجها في التحليل .

توصيات الدراسة:

١- ضرورة ان تعمل البنوك التجارية على تطبيق أدوات إدارة التكلفة الإستراتيجية لدورها المهم فى عمليه إتخاذ القرارات الاستراتيجية .

٢- إهتمام البنوك بتدريب العاملين بها على المداخل الحديثة المستخدمة ومنها أساليب الإدارة الاستراتيجية للتكلفة لإكسابهم مهارات فى أداء التحليل الاستراتيجى للتكلفة وتقييم المعلومات الاستراتيجية بهدف دعم الإدارة العليا فى ثلاث جوانب وهى : التخطيط الاستراتيجى و إتخاذ القرارات الاستراتيجية والرقابة الاستراتيجية ، وتوفير الكفاءات اللازمة لتطبيق أدوات إدارة التكلفة ونجاح تطبيقها .

٣- ضرورة تعزيز وتطوير عوامل أسلوب القياس المرجعي لكي يؤثر إيجابياً على رقبه التكاليف بالبنوك التجارية المصرية .

٤- محاولة تطبيق التكامل بين أدوات إدارة التكلفة بعضها البعض لبيان نتائج التطبيق الفعلى على ترشيد القرارات الإستثمارية فى البنوك التجارية .

مجالات البحوث المستقبلية :

- ١- أثر أدوات إدارة التكلفة على ترشيد قرارات الإنتمان فى البنوك التجارية المصرية .
 - ٢- دور تكامل أدوات إدارة التكلفة على دعم القدرة التنافسية المستدامة فى البنوك التجارية .
- أثر التكامل بين أسلوب التحليل الاستراتيجى للتكلفة وأسلوب القياس المرجعي على ترشيد القرارات الإدارية فى الشركات الصناعية .

المراجع :

أولا المراجع العربي :

أ- الكتب العلمية:

- ١- بشير ، محمد الفاتح ، تمويل واستثمار الأوقاف الإسلامية ، القاهرة ، بدون ناشر ، ٢٠١١
ب- الدوريات العلمية :

- ١- أحمد ، عبدالإله مصطفى لإبراهيم (٢٠١٩) ، دور الموازنة على أساس النشاط في ترشيد القرارات الإستثمارية بالتطبيق على المصارف السودانيه – مجله الدراسات العليا – جامعة النيلين – السودان ، العدد الرابع وخمسون – المجلد الرابع عشر
- ٢- الحجازى ، مصطفى كامل خليل (٢٠١٧) ، دور التحليل الفنى فى الإستثمار بسوق الأوراق الماليه : دراسة تطبيقية على سوق المال المصرى – مجله البحوث القانونية والاقتصادية – جامعة المنوفيه – كليه الحقوق ، العدد السادس وأربعون – المجلد السابع وعشرون
- ٣- الصعفاني، عبدالسلام عبدالله. (٢٠١١). استخدام أسلوب القياس المرجعي في تدعيم بطاقة الأداء المتوازن لتعظيم قيمة المنشأة دراسة ميدانية على القطاع الصناعية في الجمهورية اليمنية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية - مصر، العدد الرابع.
- ٤- الهجان، عبدالعزيز محسن . (٢٠١٧). أثر استخدام أسلوب القياس المرجعي على تحسين أداء شركات قطاع المقاولات. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية - مصر، المجلد الثامن (العدد الثاني)
- ٥- بنداس، إبراهيم فطر (٢٠١٨)، أثر التقارير الماليه المنشورة فى جذب الإستثمارات الاجنبية فى الدول الناميه – مجلة العلوم الإدارية ،كلية العلوم الإدارية – جامعة أفريقيا العالمية - العدد الثانى
- ٦- عبدالمنعم، هيثم أحمد حسين. (٢٠١٠). العوامل الحاكمة في تطبيق أسلوب القياس المرجعي في المنشآت الصناعية المصرية : (دراسة ميدانية على شركات صناعة الدواء في مصر). المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية - مصر، العدد الرابع.
- ٧- سوار الذهب ، فوزية ساتى محمد الأمين (٢٠١٥)، أثر العائد والمخاطر على قرارات الإستثمار بسوق الخرطوم للأوراق الماليه –مجلة التجارة والتمويل – كليه التجارة – جامعة طنطا – المجلد / العدد الأول .
- ٨- كوسه، خديجة محمد. (٢٠١٢). التكامل بين اسلوب القياس المرجعي و اسلوب التكلفة على اساس النشاط بهدف تحسين الاداء فى دراسة نظرية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - مصر، العدد الرابع.

ج- الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه) :

- ١- أبو تمام، ميساء محمد سعد. (2018) اهمية تطبيق نظم محاسبة التكاليف والإدارية على اتخاذ القرارات الاستراتيجية: دراسة ميدانية في البنوك التجارية الأردنية. رسالة دكتوراه غير منشوره - جامعة العلوم الإسلامية العالمية -كلية الدراسات العليا. عمان Retrieved .
from <https://search.mandumah.com/Record/918810>
- ٢- النجار ، دعاء محمد حامد(٢٠١٣) إطار مقترح لتحقيق التكامل بين المراجعة الداخليه على أساس الخطر وأدوات إدارة التكلفة لدعم عملية إتخاذ القرارات .رسالة دكتوراه فى المحاسبة غير منشورة -كلية التجارة جامعة طنطا

- ٣- القصاص ، خالد أحمد (٢٠١٤). استخدام منهج سيجما ستة SixSigma في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الفلسطينية" . رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة الأزهر (غزه)- فلسطين.
- ٤- زبير، حاتم محمد محمود. (٢٠١٥). استخدام أسلوب القياس المرجعي وبطاقة الأداء المتوازن في قياس مؤشرات الأداء المالي للمصارف السودانية: دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي السوداني. رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشوره- معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي - جامعة أم درمان الاسلامية.
- ٥- محمد، علي محمد علي. (٢٠١٧). دور أسلوب القياس المرجعي في إدارة التكلفة الاستراتيجية للمنتجات ودعم الميزة التنافسية للشركات الصناعية: دراسة ميدانية على عينة من شركات صناعة السكر بالسودان. رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشوره- كلية الدراسات العليا- جامعة النيلين - السودان.

ثانياً - المراجع الأجنبيه :

A- Books:

- 1- Blocher, E. J., et al. (2010). Cost management: A strategic emphasis, Includes index.

B- Periodicals :

- 1- KODALI., R. & SONI., G. 2010. Internal benchmarking for assessment of supply chain performance. Benchmarking: An International Journal., 17.,(1),, pp 44-76.
- 2- RAWSKI., G., JUNGBAE ROH., J. & HONG., P. 2012. Benchmarking sustainability practices: evidence from manufacturing firms. Benchmarking: An International Journal., 19.,(4/5),, pp 634-648.
- 3- PANWAR., A., NEPAL., B., JAIN., R. & PRAKASH YADAV., O. 2013. Implementation of benchmarking concepts in Indian automobile industry – an empirical study. Benchmarking: An International Journal., 20., (6),, pp 777-804
- 4- SANTOSO., W. & SRIMANNARAYANA., G. 2017. Benchmarking knowledge management practices in small and medium enterprises: A fuzzy multicriteria group decision-making approach. Benchmarking: An International Journal., 24., (5),, pp 1215-1233.
- 5- TASCHNER., A. 2016. Improving SME logistics performance through benchmarking. Benchmarking: An International Journal., 23., (7),, pp 1780-1797.
- 6- Kumar, A., Antony, J., & Dhakar, T. S. (2006). Integrating quality function deployment and benchmarking to achieve greater profitability. Benchmarking: An International Journal, 13(3), 290-310. doi:doi:10.1108/14635770610668794

- 7- Magd, H. A. E. (2008). Understanding benchmarking in Egyptian organizations: an empirical analysis. *Benchmarking: An International Journal*, 15(6), 742-764. doi:10.1108/14635770810915922
- 8- Soni, G., & Kodali, R. (2010). Internal benchmarking for assessment of supply chain performance. *Benchmarking: An International Journal*, 17(1), 44-76. doi:doi:10.1108/14635771011022316
- 9-Taschner, A. (2016). Improving SME logistics performance through benchmarking. *Benchmarking: An International Journal*, 23, (7)(7), 1780-1797. doi:10.1108/BIJ-03-2015-0029
- 10 -Shamma, H. M., & Hassan, S. S. (2015). *Customer-Driven Benchmarking: A Strategic Approach Leading To Sustainable Performance*, Cham.
- 11- Li, J., et al. (2009). "Guest editor's introduction: Risk measurement and risk correlation analysis." *International Journal of Information Technology & Decision Making* 8(04): 625-627.
- 12- Puška, A., et al. (2017). "Model for investment decision making by applying the multi-criteria analysis method." *Serbian Journal of Management* 13 (1): 7 – 28.
- 13- Shahsavarani, A. M. and E. Azad Marz Abadi (2015). "The Bases, Principles, and Methods of Decision-Making: A Review of Literature." *International Journal of Medical Reviews* 2(1): 214-225.

C- Scientific Conferences :

- 1- Lunenburg, F. C. (2010). *THE DECISION MAKING PROCESS*. National Forum of Educational Administration & Supervision Journal.

D- Other sites :

- 1- Chandra, A. (2008). "Decision Making in the Stock Market: Incorporating Psychology with Finance." 1-28
<http://www.oeconomica.uab.ro/upload/lucrari/1520132/01.pdf>
- 2- Lesconi-Frumusanu, N.-M. (2013). "The Role of Management Accounting in The Decision Making Process: Case Study Caras Severin County." *Annales Universitatis Apulensis, Series Oeconomica*.

